



مجلة البحوث الإدارية والعالية والكمية

Journal of Managerial, Financial
& Quantitative Research



مدخل تكاملي مقترح بين الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل لدعم الإفصاح
والشفافية بالتقارير المالية وأثره على مؤشرات الأداء المالي بالقطاع المصرفي

إعداد

دكتور

منى حسن أبو المعاطي الشرقاوي

استاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة السويس

مجلة البحوث الإدارية والعالية والكمية

كلية التجارة - جامعة السويس

المجلد الرابع - العدد الثاني

يونيو 2024

رابط المجلة: [/https://safq.journals.ekb.eg](https://safq.journals.ekb.eg)

مدخل تكاملي مقترح بين الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل لدعم الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية وأثره على مؤشرات الأداء المالي بالقطاع المصرفي

الملخص:

قام البحث بدراسة اثر الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل على دعم الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية، ومردود ذلك على مؤشرات الاداء المالي، حيث يعتبر الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل من أحد اهم الأدوات الفعالة لزيادة الإفصاح والشفافية في الوقت الحالي واكثرها ارتباطا بالبيئة، حيث بالرغم من وجود بعض الاتجاهات المناهضة لهما، الا ان المزايا المحققة من كلا منهما، سواء في الحد من ادارة الارباح، والحد من عدم تماثل المعلومات، وخلق ميزة تنافسية، وتأثير هذا كله على مؤشرات الاداء المالي من مؤشرات السيولة والربحية، وتحسين خصائص جودة المعلومة المحاسبية من الاعتمادية والقابلية للمقارنة وغيره، مما يضيفي الثقة في جودة ومصداقية المعلومة المحاسبية، وفي سبيل التحقق من ذلك تم تحديد مجتمع الدراسة في كافة البنوك العاملة في مصر، و تم الاعتماد على (5) بنوك كعينة حكمية خلال الفترة (2017-2022) بإجمالي مشاهدات (30) مشاهدة، للتحقق من الفروض، وقد انتهت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي الى اثبات وجود تأثير إيجابي لانتهاج سياسات الشمول المالي والافصاح عنها بقوائم الدخل الشامل على مؤشرات الاداء المالي، من خلال ايجاد علاقة تكاملية بينهما تتيح الجمع بين مزايا الاثنين وهو ما حدث من خلال الفرض الثاني.

الكلمات الدالة:

الشمول المالي - قائمة الدخل الشامل - الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية - مؤشرات الاداء المالي

Abstract:

The research studied the impact of financial inclusion and the comprehensive income statement on supporting disclosure and transparency in financial reports, and the impact of this on financial performance indicators, as financial inclusion and the comprehensive income statement are considered one of the most important effective tools to increase disclosure and transparency at the present time and are most closely linked to the environment, as despite the presence of Some trends oppose them, but the advantages achieved from both of them, whether in reducing profit management, reducing information asymmetry, creating a competitive advantage, and the impact of all of this on financial performance indicators such as indicators of liquidity and profitability, and improving the characteristics of the quality of accounting information such as reliability and comparability. For comparison and others, which adds confidence in the quality and credibility of accounting information, and in order to verify this, the study population was identified in all banks operating in Egypt, and (5) banks were relied upon as a judgment sample during the period (2017-2022) with a total of (30) observations. Watch, to verify the hypotheses. The study, both theoretical and applied, ended up proving the existence of

a positive impact of adopting financial inclusion policies and disclosing them in comprehensive income statements on financial performance indicators, by creating a complementary relationship between them that allows combining the advantages of the two, which is what happened through the second hypothesis.

Keywords:

financial inclusion - comprehensive income statement - disclosure and transparency in financial reports - financial performance indicators.

أولاً: الإطار العام للبحث

1/1: المقدمة وطبيعة المشكلة: يتمثل الهدف الرئيسي من التقارير المالية في مساعدة مستخدميها على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك من خلال امدادهم بمعلومات مفيدة عن الأداء والتغيرات في المركز المالي للوحدة، حيث تمثل تلك التقارير مقياساً لنجاح أو فشل أداء أعمال المنشأة (Malolle, 2023) ، أكد على ذلك مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، الذي أوضح ان التقارير المالية يجب ان توفر معلومات مفيدة عن موارد الوحدة وارباحتها بما يساعد في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة (على، 2019).

الا ان واقع الامر، أوضح أن التقارير المالية الحالية لا تعكس أداء الوحدة بشكل حقيقي، حيث فقدت قدرتها كأداة للإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبى احتياجات أصحاب المصالح (البسيوني، 2020) وخاصة في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث هزت سلسلة من الفضائح المالية المناطق المالية لدول أمريكا والقارة الأوروبية إضافة إلى شركات ومكاتب عملاقة على غرار (Eads (2006)، (Vivendi (2001)، (Enron (2001)، (Madoff (2008)) ، وكان لهذا الارتفاع المفاجئ في الأحداث تأثير مدمر على الاقتصاد العالمي والاستثمار الدولي بسبب عدم مصداقية وموثوقية المعلومات المقدمة من الشركات (بوعظم وغزى، 2021)، والذي ارجعه البعض إلى بعض المشاكل المتعلقة بنموذج التكلفة التاريخية القائم عليها إعداد بيانات الدخل، والتي يتم تحديد الربح فيها بشكل أساسي من خلال الاعتراف بالإيرادات المحققة أو المكتسبة خلال الفترة وربط المصروفات بالإيرادات المعترف بها (Malolle, 2023)، الامر الذي نتج عنه ضغوطاً كبيرة من أصحاب المصالح بغرض زيادة كفاءة مستوى الإفصاح عن المعلومات، نظراً لحاجتهم إلى البيانات والمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛ ومن ثم تطلب هذا الأمر اتفاق جميع مستخدمي البيانات المهتمين بإنتاج وتوصيل واستخدام المعلومات المحاسبية، على ضرورة إجراء تغييرات في محتويات التقارير المالية الحالية، وذلك من خلال الزيادة في الإفصاح عن المعلومات لتحسين جودة المعلومات وزيادة الثقة فيها، وتقديم قيمة مضافة مما يساهم في تقديم نظرة متكاملة عن إمكانية الوحدة على خلق القيمة لأصحاب المصالح (بلال، 2019) لذلك تم إعطاء أولوية قصوى لتعزيز الإفصاح عن المعلومات والشفافية في التعاملات تجاه مختلف الأطراف الاقتصادية ، ومحاولة الخروج عن نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج آخر.

لذا تم اللجوء الى البديل لنموذج التكلفة التاريخية وهو نموذج محاسبة القيمة العادلة، والذي بموجبه يتم تقييم الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة (عادة أسعار السوق) في تاريخ القياس (تقريباً في تاريخ البيانات المالية). وتعكس الأرباح بموجبه صافي التغير في القيمة العادلة للأصول والالتزامات خلال الفترة التي يتم فيها تحقيق الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة، وبناء عليه شهد عام 2011، تغييرات طفيفة في مكونات البيانات المالية، والانتقال من بيان الدخل إلى بيان الدخل الموحد الذي يتضمن الدخل الشامل، والذي يشمل الإفصاح عن التغيرات الناتجة عن تطبيق نموذج القيمة العادلة، من الأرباح والخسائر المحققة، بالإضافة الى الأرباح والخسائر غير المحققة، حيث ان الجزء الذي يعكس المكاسب والخسائر المحققة يسمى بيان الدخل، بينما الجزء الذي يعكس المكاسب والخسائر غير المحققة يسمى بيان الدخل الشامل (Malolle, 2023) ، ويتم الإفصاح عن الدخل الشامل في قوائم خاصة يطلق عليها (قوائم الدخل الشامل) وذلك للإفصاح عن الأرباح بشفافية ودقة، وتوفير المعلومات التي تؤدي الى تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية (أبو طالب، 2017).

وأما في زيادة جودة التقارير المالية، يتم دائما التوجه الى تحقيق الإفصاح الكفء، والذي يعرف بأنه، " إقرار الذمة المالية من خلال نشر المعلومات المالية وغير المالية سواء كانت عددية أو نوعية، مطلوبة أو طوعية متاحة عبر قنوات رسمية أو غير رسمية كالتقارير السنوية والتقارير المرحلية (بوعظم وغزى، 2021).

وبالتالي فإن التقارير المالية الحالية لابد من تطويرها لتشمل المعلومات غير المالية جنبا إلى جنب مع المعلومات المالية لتفي بأغراض أصحاب المصالح. ويعد الإفصاح عن الشمول المالي بمثابة إفصاح عن المعلومات غير المالية والمسؤولية الاجتماعية التي يجب إدراجها في التقارير السنوية، كما أنه أحد أهم مؤشرات أداء الاستدامة لإظهار الالتزام بالاستدامة، للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية سواء على مستوى المساهمين أو العملاء (هاشم واخرون، 2022).

وفي هذا الصدد توجهت أغلب المنظمات المهنية المحاسبية الدولية فيما تصدره من معايير، للأخذ بنموذجي الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل كأحد أهم الأدوات المساعدة التي أقرتها للعمل على زيادة الشفافية والإفصاح، وأحد أهم المجالات التي تم التركيز عليها في العصر الحديث، وتؤديان الى إنتاج تقارير معلوماتية عالية الجودة، لذا سعت الدول إلى اعتماد ما أقرته المنظمات المهنية من معايير وأدوات مختلفة تساعد على ضمان درجة عالية من الشفافية والقابلية للمقارنة (بوعظم وغزى، 2021) ،

ويعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تم التطبيق فيها، لزيادة كفاءة الإفصاح والشفافية به، حيث تم إلزام ومطالبة البنوك بالإفصاح عن عناصر الدخل الشامل بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 9، كما أصدرت لجنة بازل في 31 مارس 2016 وثيقة استرشادية حول المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة بخصوص التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية المرتبطة بالشمول المالي. واتجهت مصر لتحقيق استراتيجيتها للتنمية المستدامة 2030، باستخدام تكنولوجيا المعلومات محاسبيا ومهنيا في

تفعيل متطلبات الإفصاح والشفافية، لذا أُلزم البنك المركزي في كتابه الدوري بتاريخ 5 مارس 2020 البنوك بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي داخل البنوك.

وفي ضوء ما سبق، ونظرا لحدثة تلك المصطلحات وما اكتنفها من مشاكل، وما لها من تبعات هامة، نرى ان مشكلة البحث تتبلور في التساؤلات الآتية: -

1. ما هو دور كلا من الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل في تدعيم الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية للبنوك؟
2. هل توجد علاقة تكاملية بين الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل؟
3. هل يؤثر الإفصاح عن الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل على مؤشرات الأداء بالبنوك المصرية؟

1/2: أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من خلال ما تناوله من موضوع يعد مثار اهتمام في الوقت الحالي، سواء من حيث أهميته العلمية والتي تتمثل في العمل على رفع جودة التقارير المالية من خلال تدعيمها بالأدوات المناسبة (الشمول المالي - قائمة الدخل الشامل) لرفع درجة الشفافية والإفصاح بها، ولما لهما من تأثير مباشر على دلالة وموثوقية التقارير المالية، وخاصة لحد أهم القطاعات الاقتصادية وهو القطاع المصرفي، الأمر الذي يدفع للأهمية العملية للبحث والذي يتمثل في ترشيد قرارات المستثمرين المتعاملين مع القطاع المصرفي، وزيادة وعي المستثمرين عن مدى أهمية قائمة الدخل الشامل والشمول المالي اللتان يزيدان من جودة المحتوى المعلوماتي، لتوفير المعلومات الملائمة لترشيد قرارات أصحاب المصالح.

1/3 أهداف البحث: من خلال تساؤلات البحث يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية:-

1. ابراز دور كلا من الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل في تدعيم الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية.
2. توضيح مدى وجود علاقة تكاملية بين الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل.
3. بيان مدى تأثير الإفصاح عن الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل على مؤشرات الأداء بالبنوك المصرية.

1/4 الدراسات السابقة واستنتاج الفروض:

اتجهت مجموعة من الدراسات إلى تناول انعكاس الإفصاح عن الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل على مؤشرات الأداء المالي، حيث أوضحت دراسة (يونس، 2017) ان قرار الاستثمار في الأوراق المالية من القرارات الهامة للمستثمر، لذلك يتطلب الأمر توافر معلومات دقيقة وموضوعية، حيث لم يعد الأمر يقتصر على مجرد الإفصاح عن صافي الدخل والمعلومات المالية التي تهم المستثمر العادي فقط، وإنما تعداه الى ضرورة الإفصاح عن الدخل الشامل والمعلومات غير المالية التي تهم المستثمر الواعي بغرض المقارنة بين مجموعات الشركات المتماثلة عند اتخاذ قرار ببيع أو شراء الأوراق المالية من ناحية والتنبؤ بأرباح الشركة المستقبلية وتحديد الأسعار المناسبة للأوراق المالية من ناحية أخرى، مما ترتب عليه ضرورة العمل على زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي واللجوء الى الدخل الشامل بهدف مساعدة المستثمرين في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، وانفقت معه دراسة (محمد، 2019) التي أوضحت اهتمام المستثمرين بربحية الشركات كمقياس لأداء الشركة بما يزيد من منفعة استخدامها في تفسير والتنبؤ بأسعار

وعوائد الأسهم لتلك الشركات، حيث اهتمت الدراسات المحاسبية بمدى منفعة المعلومات المحاسبية التي يتضمنها صافي الدخل والدخل الشامل للمستثمرين ومدى وجود مقدرة تقييمية لكل منها على أسعار الأسهم وعوائد الأسهم وتفسير المقدرة التقييمية في الدراسات المحاسبية بالعلاقة بين المعلومات المحاسبية وكل من القيمة السوقية لأسهم الشركات أو عوائد الأسهم، وترى دراسة (عبد الدايم، 2019) أن الإفصاح عن الشمول المالي يساعد على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويحسن مؤشرات الأداء المالي، وجاءت دراسة (اسماعيل، 2022) على نفس السياق حيث أوضحت أن الكشف عن أنشطة الشمول المالي بالبنوك يقلل من عدم التماثل في المعلومات بين المديرين وأصحاب المصلحة، كما يقلل من تكاليف الوكالة، ويحسن ربحية البنوك. كما ينظر في الكشف عن أنشطة الشمول المالي في إطار الكشف عن المعلومات غير المالية المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل المصارف، والتي تعتبر مكملة للمعلومات المالية في تقييم الأداء العام، بالإضافة إلى المساعدة على خلق ميزة تنافسية وتحسين الربحية، وجاءت على العكس منهم دراسة (بلال، 2019) التي أوضحت ان استحداث قائمة مالية جديدة "قائمة الدخل الشامل" والزام الشركات بإعدادها والإفصاح عنها من شأنه توجيه اهتمام مستخدمي التقارير المالية الى هذه القائمة وما تحتويه من معلومات، ومن ثم اخذها في الاعتبار عند تقييم أداء الشركة والذي ينعكس على قيمتها السوقية خاصة في الفترات الأولى من التقرير عن القائمة وهذا على المستوى النظري، ولكن رأت الدراسة أن الواقع المصري اثبت عكس ذلك، وهو عدم اهتمام مستخدمي التقارير المالية بنود الدخل الشامل الأخرى، والذي ارجعه الباحث الى قناعة المستثمرين بعدم أهمية المحتوى المعلوماتي لتلك البنود، كذلك سارت دراسة (Anderson et al, 2023) على نفس الاتجاه العكسي، حيث رأت الدراسة أن تعيين قيمة عددية لعنصر، يعد جزءاً أساسياً من إنتاج المعلومات المحاسبية، وذلك حتى يمكن الإفصاح بشفافية عن قيم الأصول والالتزامات في الميزانية العمومية، والإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر في بيان الدخل، وذلك عن طريق مساعدة طرق قياس الأصول المختلفة (مثل القيمة العادلة والتكلفة التاريخية)، وقد خضعت تلك الطرق لمناقشات بين الأكاديميين والمنظمين والممارسين وواضعي المعايير، مع عدم التوصل إلى إجماع كبير بينهم ونظرًا لأن هدف واضعي المعايير هو توفير المعلومات ذات الصلة بمستخدمي البيانات المالية، فإن الفهم الأفضل لتفضيلات القياس الخاصة بهم يمكن أن يكون مفيداً في توضيح التوجيه المفاهيمي لاختيارات القياس وإجراء تغييرات مدروسة بشكل أفضل على المعايير المحاسبية، كل ذلك نتج عنه أن استخدام طريقة قياس واحدة لجميع الأصول من شأنه أن يوفر معلومات مالية مفيدة. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت تفضيلات القياس متشابهة بالنسبة لمبالغ الميزانية العمومية وبيان الدخل، فإن هذا يثير تساؤلات حول الحاجة إلى الدخل الشامل الآخر (OCI)، والذي أكد مجلس معايير المحاسبة المالية أنه ليس له ميزة مفاهيمية (FASB, 2020, PR31).

ومن خلال اختلاف وجهات النظر بين الدراسات السابقة، تتجه الدراسة الى التحقق من ذلك للوقوف على وجهه النظر الأكثر ترجيحاً، من خلال الفرض الاول للدراسة وهو "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح

عن الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل بالبنوك ومؤشرات الأداء المالي"، والذي من خلاله يمكن التحقق من أثرهما كأدوات إفصاح على كفاءة التقارير المالية، والتي تنعكس على مؤشرات الاداء المالي ، كما تناولت العديد من الدراسات الاخرى، أهمية الإفصاح والشفافية في رفع كفاءة وجودة التقارير المالية لتعظيم استفادة الجهات المختلفة من المستخدمين في ترشيد قراراتهم المختلفة، ومن الأدوات الحديثة التي ابرزتها الدراسات الحديثة في هذا الشأن هي قائمة الدخل الشامل والشمول المالي، حيث رأت دراسة (أبو طالب، 2017) أنه يجب أن تفصح نتيجة اعمال المنشأة وقوائمها المالية بشكل سليم عن دخل المنشأة المحقق الذي يتضمن كافة العمليات التي حدثت خلال الفترة المالية، فاذا كانت تلك القوائم لا تعبر بشكل سليم عن الدخل الشامل للمنشأة فهذا سيؤدى لتضليل مستخدمي القوائم المالية والمتعاملين الخارجيين مع المنشأة، وبالتالي فإن الإفصاح عن الدخل الشامل من أهم النقاط التي سعت اليها المعايير الدولية للتعبير عن كافة المعلومات التي يحتاج اليها مستخدمو القوائم المالية، وفي ذات السياق جاءت دراسة (العقيلي، 2018) التي أوضحت الأثر الإيجابي للتقرير عن عناصر الدخل الشامل على زيادة جودة القوائم المالية ، أكدت على ذلك دراسة (المليجي وأحمد، 2019) والتي اتجهت الى دراسة وتحليل وتقييم مشاكل القياس والافصاح المحاسبي لبنود قائمة الدخل الشامل واثر تلك البنود على جودة التقارير المالية، حيث ان لفت الانتباه حول قائمة الدخل الشامل الجديدة من الممكن ان يساعد مستخدمي التقارير المالية على زيادة درجة ثقتهم في هذه التقارير المالية واستخدامها في ترشيد قراراتهم بما ينعكس على نمو النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل والحد من إدارة الأرباح، وجاءت دراسة (شبانه وشاهين، 2022) لتوضيح أثر محددات الإفصاح عن مؤشرات ومعلومات الشمول المالي على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية من خلال تقديم قائمة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي، تضم مؤشرات كمية ومالية ومدى تأثيرها على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية، الامر الذي سارت معه دراسة (هاشم واخرون، 2022) حيث أوضحت ان الإفصاح عن الشمول المالي يساعد في زيادة جودة المعلومات والتقليل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وجذب المزيد من الاستثمارات.

ومن خلال تتبع المجموعة السابقة من الدراسات السابقة، نجد ان هناك اتفاق عام على وجود أثر للشمول المالي وقائمة الدخل الشامل على جودة التقارير المالية، من خلال ما توفره من مزيد من الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية، وهو ما تسعى الدراسة للتركيز عليه من خلال الاطار النظري. وبيان أثره عمليا من خلال الفرض الاول_ السابق ذكره -

وبتحليل الدراسات السابقة تجد الباحثة ان الدراسات اتفقت فيما بينها على أهمية كلا من الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل كأحد الأدوات الحديثة في زيادة الإفصاح والشفافية، الا ان هناك اختلاف بين الدراسات حول مدى جدوى المحتوى المعلوماتي لهما أو التأثير على مؤشرات الأداء، حيث أوضحت دراسة (بلال، 2019) أن إلزام

الشركات به جاء نتيجة الالتزام بالمعايير الدولية أكثر منه أهمية بالواقع الفعلي، ولكن هذه النتائج قد تتغير بمرور الزمن حيث ان واقع وجودها الفعلي هو امان، ومنه تم اشتقاق الفرض السابق.

وعند تتبع الدراسات السابقة نجد ان جميع الدراسات بلا استثناء قد تناولت الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل بشكل منفصل، وبالرغم من تعدد النتائج والاهداف المشتركة بينهما لم تحاول أي دراسة ايجاد علاقة بينهما، لذا اتجهت الدراسة الى محاولة التحقق من وجود علاقة بينهما من عدمه، ولذلك يحاول البحث اختبار ذلك من خلال الفرض الثاني، وهو " لا توجد علاقة تكاملية بين الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل"

1/5: منهج البحث: لتحقيق هدف البحث اعتمدت الباحثة على كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، حيث استخدم المنهج الاستقرائي خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة، واشتقاق عناصر الإطار النظري للبحث وصولاً لاستنتاج فروض الدراسة والتي اعتمدت الباحثة في اختبارها على المنهج الاستنباطي وذلك من خلال دراسة الواقع الفعلي لبيئة الأعمال المصرية بهدف تجميع البيانات اللازمة لاختبار هذه الفروض.

1/6 تقسيمات البحث: لتحقيق أهداف البحث واختباراً لفرضه، تم تقسيم البحث للنقاط التالية:

ثانياً: الإطار النظري لأدوات الإفصاح الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل

ثالثاً: العلاقة بين الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل

رابعاً: الدراسة التطبيقية لاختبار التأثير على مؤشرات الأداء بالقطاع المصرفي وسنتناول تلك النقاط بالتفصيل، كما يلي..

ثانياً: الإطار النظري لأدوات الإفصاح الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل

1/2 المفهوم: تعددت تعريفات الشمول المالي سواء على المستوى الأكاديمي والبحثي أو على المستوى المؤسسي والدولي، حيث عرف صندوق النقد الدولي (IMF) بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) الشمول المالي على أنه "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى والاستفادة من مجموعة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والمقدمة من مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة وفي ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة." كما عرف البنك المركزي المصري الشمول المالي على أنه "إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم" (البنك المركزي المصري، 2020)، ويمكن تعريف الشمول المالي على أنه "إتاحة الخدمات المالية الرسمية لجميع الأفراد والمنشآت والتي تتناسب احتياجاتهم بجودة مناسبة وأسعار معقولة من خلال استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تساعد على سهولة الوصول إلى الفئات المهمشة في إطار تشريعي وتنظيمي وثقافي وتوفير نماذج للقياس والإفصاح عنه، بما يعمل على تخفيض المخاطر لجميع الأطراف في ضوء المحافظة على الاستقرار المالي والكفاءة الاستثمارية والاستدامة للقطاع المصرفي." (شبانه وشاهين، 2022)، كما يعرف بانه

تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة لقطاعات واسعة من الفئات المحرومة ومنخفضة الدخل، وينصب التركيز الرئيسي للشمول المالي على تعزيز التنمية المستدامة وتوليد فرص العمل (adurai,2011)

أما عن الدخل الشامل، فقد قامت وزارة الاستثمار المصرية بتعريفه في معيار المحاسبة المصري بأنه "بنود الدخل والمصروف بما في ذلك تسويات إعادة التقييم التي لا يعترف بها في قائمة الدخل"، كما تطلب المعيار بضرورة إعداد قائمة الدخل الشامل وعرضها ضمن القوائم المالية (السيد وزلط، 2020) وعرفته معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015 بأنه (التغير في حقوق الملكية خلال الفترة والنتائج عن معاملات واحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه ويشمل الدخل الشامل كل بنود الأرباح والخسائر والدخل الشامل الاخر (العقيلي، 2018)، كما يتم تعريفه بأنه مصطلح محاسبي يصف جميع التغيرات في حقوق ملكية المنشأة خلال فترة معينة، والذي يتضمن صافي الربح أو الخسارة في بيان الدخل التقليدي، وجميع مكونات الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر المعترف بها خلال الفترة، بالإضافة إلى العناصر الأخرى التي يتم الاعتراف بها بشكل عام خارج قائمة الدخل التقليدية. (Malolle, 2023).

ومن خلال استعراض المفاهيم السابقة تجد الباحثة: -

ضرورة إيجاد نماذج للقياس والإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية، بما يتضمن من الخدمات المالية والإفصاح عن كافة التغيرات التي تلحق بتلك الخدمات، وأن مفهوم الدخل الشامل الكلي يتضمن جميع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المعترف بها خلال الفترة في قائمة الدخل بغض النظر عن نوعية العمليات التي أفرزت هذه البنود، وتشمل تلك البنود كل التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية خلال الفترة بغض النظر عن نوعية العمليات والاحداث والظروف المتسببة فيها، وبالتالي فإن أفضل التقارير التي يمكنها ان تتضمن الإفصاح عن أنشطة وخدمات الشمول المالي هي قائمة الدخل الشامل.

2/2: الانتقادات الموجهة لقائمة الدخل الشامل والشمول المالي وتفنيدها:

جاءت مجموعة من الآراء الغير مؤيدة لقائمة الدخل الشامل والتي ربطته بمجموعة من نقاط الضعف، حيث يمثل الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الاخر موضوعا رئيسيا في النقاش والجدل البحثي بين الأكاديميين والمهنيين وذلك بسبب الطبيعة المؤقتة والمعقدة وغير المتسقة لعناصره، فعناصر الدخل الشامل الاخر تزيد من حالة عدم التأكد، مما يكون من الصعب على المحللين الاعتماد عليه في التنبؤ بدقة، كما ان قيمتها وبديل الإفصاح عنها ترتبط بما تتخذه إدارة الشركة من قرارات استثمارية وما يتصل بها من معلومات واحداث والتي تخضع بعضها لتحركات السوق اللاحقة بالإضافة الى السلطة التقديرية للإدارة فيما يتعلق بالخيارات والبدائل المحاسبية. لدرجة ان المعيار sfab130 لم ينجح في قياس الدخل الشامل الاخر بدقة برغم نجاحه في تبرير ضرورة قياسه والإفصاح عنه (محمد، حسناء عطية، 2019).

كما أوضحت دراسة (البسيوني، 2020) انه كان ينظر الى عناصر الدخل الشامل قبل عام 2007 على أنه عناصر سيئة، الامر الذي ادى بالمجلس الدولي IASB لتقديم مقترح يفيد بعدم السماح بالتقرير عن الدخل الشامل بقائمة التغير في حقوق الملكية، وذلك في المسودة النقاشية التي صدرت عام 2008 ، ومن تلك الانتقادات ان التقلبات التي قد تحدث في الدخل الشامل الاخر، تؤثر على تحركات الأسعار المرتبطة بالسوق مثل سعر الصرف وتغيرات أسعار الأسهم وبالتالي تؤثر على الأرباح المستقبلية، وعليه فأن الشركات ذات التقلبات المرتفعة في الدخل الشامل الاخر من المرجح ان يكون لديها مخاطر مالية عالية جدا عن مثيلاتها.

كما يرى (الصايغ، 2017) انه على الرغم من أن المعلومات عن الدخل والتدفقات النقدية في المستقبل هي معلومات ذات قيمة الا ان المستثمرين العاديين قد لا يفهمون طبيعة الدخل الشامل الاخر.

ويرى (Cao, 2022) أن عرض المعلومات المحاسبية في بيانات مختلفة، نتيجة الفصل بين بيانات الدخل عن بيانات الدخل الشامل يؤثر على إدارة أرباح البنوك، على وجه التحديد، من خلال البيع الانتقائي للأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS) في الصناعة المصرفية، كما أن الإبلاغ عن أداء CI و OCI يزيد من القدرة التنبؤية للمكاسب والخسائر المحققة للأوراق المالية ومع ذلك، قد تقوم البنوك بإدارة مخصصات خسائر القروض كاستراتيجية بديلة عندما يتعين عليها تقليل المبيعات الانتقائية للأوراق المالية المتوفرة للبيع، ليس هذا فقط بل يرى آخرون ان إصدار العديد من الأحكام الذاتية حول الدخل الشامل الآخر (OCI) بسبب قياس القيمة العادلة، يزيد من مخاطر المراجعة والتحديات التي يواجهها المراجعون. (Rahman,& Wu, 2020)

ويرى (Mourik,& Asami,2022) أن استخدام اساس الاستحقاق وفقا لنموذج التكلفة التاريخية أفضل لتقييم أداء المنشأة في الماضي والمستقبل، من المعلومات المتعلقة فقط بالمقبوضات والمدفوعات النقدية خلال تلك الفترة وفقا لنموذج القيمة العادلة.

وعند النظر لتلك الآراء ترى الباحثة انه يجب العمل على إدارة المخاطر الناتجة عن قائمة الدخل الشامل من خلال وضع الإجراءات والطرق لتجنب المخاطر المحتملة قبل وقوعها او التعامل معها او التقليل من تأثيرها، متفقا مع سياسة الحيطه والحذر المحاسبية من حيث الاحتياط والتعامل مع أي خسائر محتملة مستقبلا وهي عملية استباقية لاكتشاف المخاطر المحتملة ووقائية من النتائج السلبية وغير المرغوب فيها، وبالتالي يتم الاستفادة من الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الاخر، مما تزداد معه أهمية المعلومات التي تحملها هذه القائمة.

بالإضافة الى أنه كما توجد الدراسات المدعمة لنموذج التكلفة التاريخية، توجد في المقابل الدراسات المدعمة لنموذج القيمة العادلة عن التكلفة التاريخية، مثل (عبد الرازق، 2020) (Kim et al, 2022)

أما عن الاعتراض بأن المستثمرين العاديين قد لا يفهمون طبيعة الدخل الشامل الاخر، سيحاول كل من المستخدمين المحترفين والمحللين الماليين للقوائم المالية من تحليل وتفسير تلك المعلومات وما تحمله من إشارات عن أداء المنشأة وبالتالي أداء الإدارة، وبالتالي توضيح ماهيتها للمستثمر العادي.

وفيما يخص بالتقلبات التي قد تحدث في الدخل الشامل الاخر مما يؤثر على تحركات الأسعار المرتبطة بالسوق مثل سعر الصرف وتغيرات أسعار الأسهم فأن معرفة خصائص الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل سوف تساعد على تحديد المقياس المناسب لقياس وتقييم أداء الشركات، في الوقت المناسب الذي يتناسب مع استخدام كل قائمة في التحليل.

بينما تبلورت كل مظاهر الاعتراض على الإفصاح عن الشمول المالي، في ان ابرز معوقات الشمول المالي في مصر هو غياب الوعي الكافي لدى المواطنين وارتفاع نسبة الامية والإجراءات المتشددة في البنوك الوطنية والأجنبية على حد سواء (عبد الدايم، 2019) ، والتي نرى ان اى مصطلح جديد في البداية يواجه بعدم المعرفة حتى يتم ترسيخ قيمه في المجتمع وهو ما حدث خلال السنوات السابقة ، كما رأيت دراسة (شبانه، شاهين، 2022) قصور نماذج القياس والافصاح عن الشمول المالي في القوائم المالية، والرد عليه هو سعى الباحثين لإيجاد نماذج للقياس والافصاح ، ويعتبر هذا البحث من ضمن تلك المحاولات لتوفير نموذج للافصاح.

3/2: الآراء المؤيدة لقائمة الدخل الشامل والشمول المالي وما بهما من مزايا: على الجانب المقابل يحاط كلا من الدخل الشامل والشمول المالي بالعديد من المؤيدين والتي ترجع الى المزايا التي يتمتع بها كلا منهما كأدوات فعالة لزيادة الإفصاح والشفافية .

حيث يتمتع مفهوم الدخل الشامل بالقبول العام في الفكر المحاسبي المعاصر لاعتماده على القياس المحاسبي وفقا لمدخل القيمة العادلة، وقد تم الاتجاه لقائمة الدخل الشامل لتساعد على إعطاء مؤشر جيد لتقييم الاداء، حيث لا تنعكس التغيرات في القيمة العادلة للأصول والخصوم بالكامل في قائمة الدخل انما تنعكس في قائمة المركز المالي ضمن قسم حقوق الملكية، ويؤجل الاعتراف بها في قائمة الدخل حتى تتحقق فعليا وبالتالي فأن صافي الدخل قد لا يكون المؤشر المناسب لتقييم الأداء (العقيلي، 2018)، لذا ألزمت معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015 الشركات بإعداد قائمة الدخل الشامل والافصاح عن كافة بنود الدخل والمصروفات في قائمتين منفصلتين هما قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل، التي تعرض عناصر الدخل الشامل الاخر حيث يشمل الدخل الشامل جميع العناصر التي لها تأثير على حقوق المساهمين والهدف من ادخال الدخل الشامل ليس ليحل محل الإفصاح عن صافي الدخل، ولكن ليوفر معلومات إضافية لا تظهر مباشرة في الربح أو الخسارة ، وقد أكدت دراسة (السيد وزلط، 2020) على تلك الميزة حيث ترى أن الدخل الشامل يساعد على توفير مقاييس مالية تأخذ في اعتبارها التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات مما يعكس الأداء المستقبلي للشركات مقارنة بالمقاييس المعتمدة علي صافي الدخل التي تعكس الأداء التاريخي للشركات فقط، وبالتالي تساعد قائمة الدخل الشامل مستخدمى التقارير المالية على التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية، وتقييم الأداء المالي، والتنبؤ بالأداء المستقبلي، وتوفير مقاييس أكثر ملائمة لتقييم الأداء.

ويرى (الحوشى، 2018) أن المحتوى المعلوماتي للدخل الشامل يساعد مستخدمى القوائم المالية في تقييم المخاطر المتعلقة بالشركة، ويرجع ذلك الى ان الدخل الشامل يتضمن المكاسب والخسائر المحتملة التي يمكن ان تحققها الشركة ومن ثم فقد يكون اكثر ارتباطا بتقلبات الأسعار الأسهم مقارنة بصافي الدخل، كما ان الدخل الشامل كمقياس للأداء يؤثر على سلوك المديرين والمحللين الماليين اذ يتطلب أنظمة المكافآت على أساس الدخل الشامل من المديرين مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على القيمة مما يؤدي الى الحد من إدارة الأرباح حيث يشجع على مراعاة جميع العوامل الملائمة للتنبؤ بالأرباح، وان الدخل الشامل هو المقياس الوحيد الذى يوضح كافة مصادر خلق القيمة كما انه يميز بشكل مناسب بين خلق القيمة وتوزيع القيمة ويرجع ذلك الى ان ادراج التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات في الدخل الشامل خلال فترة التقرير يؤدي الى قياس عملية خلق القيمة للشركة بشكل افضل كما انه يسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية.

كذلك يرى (Malolle, 2023) ان لقائمة الدخل الشامل العديد من المزايا التي تتبع من تعدد استخداماته لمختلف الأطراف المهمة بالأداء المالي ، بعض تلك الاستخدامات، هي المساعدة على تقييم الأداء المالي: حيث تقدم قائمة الدخل الشامل لمحة عامة عن الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل وجميع مكونات الدخل الشامل الأخرى، وهذا يسمح لأصحاب المصلحة، مثل المالكين والمستثمرين والإدارة، بتقييم الأداء المالي للشركة على مدى فترة من الزمن. ويساعد هذا التقرير في تحديد الاتجاهات في أداء الشركة وربحيتها وكفاءتها، وبالتالي تعتبر أساس لاتخاذ القرارات، بما توفره قائمة الدخل الشامل من معلومات هامة لمتخذي القرار داخل الشركة، يمكن للمديرين استخدام هذه التقارير لتحديد مجالات العمل التي زادت أو انخفضت فيها الأرباح، حتى يتمكنوا من اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستثمرين استخدام هذه المعلومات لتقييم ما إذا كانوا يريدون الاستثمار في الشركة أم لا، ومن أهم مزاياه أنه يعتبر مصدر هام للشفافية والمساءلة: حيث يعد بيان الدخل الشامل أداة لزيادة شفافية الشركة ومساءلتها أمام أصحاب المصلحة، من خلال تقديم معلومات كاملة ودقيقة عن النتائج التشغيلية للشركة، مما يساعد على بناء ثقة المساهمين والدائنين والأطراف الأخرى ذات الصلة، أداه لتقييم الكفاءة التشغيلية: من خلال تحليل مكونات الدخل والمصروفات في قائمة الدخل الشامل تستطيع الإدارة تقييم الكفاءة التشغيلية للشركة، حيث يمكن أن تساعد هذه المعلومات في تحديد التكاليف غير الفعالة، وتحسين الاستراتيجيات التشغيلية، وزيادة الربحية، المساعدة على تسهيل عملية المقارنة مع السنوات السابقة ومع نفس الشركات في نفس الصناعة: حيث يتيح بيان الدخل الشامل للشركات مقارنة أدائها المالي من سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات أيضاً مقارنة أدائها مع المنافسين في نفس الصناعة لتقييم مدى تنافسهم بفعالية، وأخيرا الالتزام باللوائح المحاسبية: يساعد بيان الدخل الشامل الشركات على الالتزام باللوائح المحاسبية المعمول بها، مثل PSAK أو IFRS حيث يتعين على الشركات تقديم معلوماتها المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها، وتعتبر قائمة الدخل الشامل إحدى الأدوات

لتحقيق هذه المتطلبات، وبشكل عام، فإن بيان الدخل الشامل له دور حاسم في توفير المعلومات ذات الصلة والموثوقة حول الأداء المالي للشركة لأصحاب المصلحة، وبالتالي المساعدة في اتخاذ قرارات عمل أفضل.

وفيما يخص الشمول المالي، يرى (شحاته، 2019) تزايد اهتمام الجهات الرقابية والبنك المركزي المصري بتطبيق الشمول المالي كأحد دعائم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصر 2030، مما يعزز ويدعم خطط التوسع والنمو وزيادة التغطية الجغرافية والوصول إلى أماكن تجمعات المشروعات الصغيرة، وبما يساعد على تحقيق طفرة اقتصادية وتنموية من خلال إتاحة أدوات جديدة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وكذلك الأفراد للدخول في الاقتصاد الرسمي، وكذلك وجود مجالات يتم استثمار المدخرات المتوفرة لدى البنوك من خلالها. ويرى (تهامي، 2022) ان مفهوم الشمول المالي يعد احد الأدوات الرئيسية على اجندة التنمية الاقتصادية ولذا زاد الاهتمام العالمي في الفترة الأخيرة بالشمول المالي حيث تبنتها مجموعة العشرين كأحد الأدوات الرئيسية على اجندة التنمية الاقتصادية، كما له أهمية بالغة لا تقتصر على كونه وسيلة رئيسية للتحويل الى الاقتصاد غير النقدي، بل اصبح احد ركائز النمو الاقتصادي، ويرى (محمود واخرون، 2022) أنه يساعد المؤسسات المالية لتوفير الاحتياجات للمجتمعات الفقيرة، وبناء الاستدامة المالية والحفاظ عليها وعرض المساعدات بتكلفة معقولة بحيث يكون هناك مستوى كافي من المنافسة ليتوافر للعملاء العديد من الخيارات، وزيادة الوعي بمنافع الخدمات المالية بين القطاعات المهمشة اقتصاديا في المجتمع وخلق المنتجات المالية الملائمة للفقراء.

ويُنظر إلى الشمول المالي على نحو متزايد على أنه عامل تمكين رئيسي لمختلف أهداف التنمية، على الرغم من أن الشمول المالي ليس أحد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشكل صريح، إلا أنه من المسلم به أنه عامل تمكين مهم لهذه الأهداف، حتى أن البنك المركزي الفلبيني - بانجكو سينترال إنج بيليبيناس - حدد الشمول المالي باعتباره "أجندة تنمية وطنية" تتطلب جهدا واعيا من قِبل مختلف القطاعات لتسريع وتمكين فوائدها المجتمعية (Agner & Desello, 2023) ، ووجدوا أن المستويات العالية من الشمول المالي لها تأثير إيجابي على الاستدامة المالية، وذلك لان وجود البنية التحتية لدعم التحول المالي الرقمي للتكنولوجيا المالية أمر حيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنه لا يمكن تحقيق النمو الشامل دون مستويات عالية من الشمول المالي، كما أن المستويات المرتفعة منه تقلل من مستوى التضخم (Ozili 2023, Financial Inclusion and Environmental Sustainability) وبالتالي فإن له تأثير على النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والتي تزيد من الوساطة المالية وترجم إلى نمو اقتصادي إيجابي (Ozili, et al, 2022)، كما يرى (Cruz, et al, 2023) أن الشمول المالي الرقمي يحسن تحصيل الضرائب، ويعزز المساءلة، ويقلل من التقارير المالية الكاذبة. كما ان ارتفاع معدل انتشار الشمول المالي يشجع الأسر على المشاركة في السوق المالية، مما يؤدي

إلى تحسين تنوع المحفظة الاستثمارية وكفاءة الاستثمار، (Bian,et al ,2023) ويتوقع أن يشهد الشمول المالي في المستقبل زيادة في الرقمنة؛ وزيادة تخصيص الخدمات المالية الرسمية؛ وتوفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية من منصة واحدة؛ وسوف نشهد ظهور ابتكارات مالية جديدة تعمل على خفض تكاليف المعاملات بشكل مستمر، وسيكون لهذه الاتجاهات المستقبلية آثار على الشمول المالي في آسيا وأوروبا وخاصة في أفريقيا حيث يكون مستوى الشمول المالي منخفضا نسبيا. كما أن الشمول المالي الذي كان في الماضي أجندة تقودها الدولة من خلال التدخلات المؤسسية والسياسية والتنظيمية، تحول الآن ليصبح أجندة يقودها وكلاء القطاع الخاص بمساعدة التكنولوجيا الرقمية (Ozili,2022)، كما يعزز الشمول المالي النمو الشامل من خلال السماح لأصحاب المصلحة الاقتصاديين بالمشاركة على المدى الطويل في الاستثمار، وبتيح إمكانية الوصول إلى خدمات مالية رسمية مفيدة وبأسعار معقولة، ولذلك، فإن زيادة الشمول المالي يمكن من تطوير القطاع المالي التي تمكن النمو الاقتصادي والتنمية. Ozili , 2023 Financial Inclusion in Latin America and the Caribbean during the COVID Pandemic)

4/2: الأثر على جودة التقارير المالية

تعددت مفاهيم جودة التقارير المالية، فهي ترتبط بوجود مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها مثل القابلية للفهم والمصدقية والملاءمة والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب، وعرفت اللجنة الخاصة بالتقارير المالية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA على أنها مدى القدرة على استخدام المعلومات في التنبؤ، ومدى ملاءمة المعلومات للهدف من الحصول عليها (العجورى واخرون، 2022) ، كما ترتبط جودة التقارير المالية بشكل رئيسي بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي التقارير المالية، حيث يرى الاتحاد الدولي للمحللين الماليين أن جودة التقارير المالية تعني الشفافية والوضوح وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب. (شبانه وشاهين، 2022)، وتعتبر جودة التقارير المالية بمثابة المادة الخام الأولية لسوق الأوراق المالية، وركيزة لتدعيم الثقة بها بما يؤدي الى جذب مختلف الفئات من المستثمرين، كما تساعد جودة التقارير المالية في دراسة نوعية المخاطر المحيطة بالقرارات الاستثمارية في الأوراق المالية وتقديم الدعم لمتخذي القرار الاستثماري (فريجات، 2014).

ومن خلال المفاهيم السابقة ترى الباحثة:

أن الدخل الشامل يعمل على تعزيز جودة التقارير المالية من خلال عكس القيمة الحقيقية للمنشأة في نهاية الفترة المحاسبية (Ismail,et al,2022) وبالأخص فيما يتعلق بالاستثمارات المالية وغيرها من الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وقت اعداد القوائم المالية الامر الذي يساعد المستثمرين على تحديد القيمة بشكل افضل (العجورى واخرون، 2022).

ومع تزايد أهمية قائمة الدخل الشامل وإدراك المجالس المهنية المسئولة عن المحاسبة بضرورة عرضها في القوائم المالية بشكل يعزز من جودة التقرير المالي بوجه عام، ثار جدلاً كبيراً لفترات طويلة من الزمن حول الأسلوب الأنسب للتقرير عن الدخل الشامل، فالالتزام بمبدأ التحقق المحاسبي مثلاً يقف حاجزاً أمام إدراج هذه البنود ضمن عناصر قائمة الدخل المعتادة (قائمة الأرباح والخسائر). (Asami&Mourik,2022) كما أن الالتزام بمفهوم الدخل الشامل الكلي All-Inclusive Income يتطلب إدراج هذه البنود ضمن مكونات الدخل عن الفترة لتعكس أثر جميع أنشطة المشروع باستثناء استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم، وفي سياق المحاولات لحسم هذا الجدل حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ثلاثة بدائل للتقرير عن الدخل الشامل وبنوده الأخرى، وهي عرض بنود الدخل الشامل في قائمة الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) ، أو عرضها في قائمة مستقلة تكمل قائمة الأرباح والخسائر، أو عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية (Ozili,2023) ومع تعديل IAS عام 2007 تم إلغاء البديل الثالث وأبقى المجلس على بدلي العرض في قائمة الدخل العادية أو في قائمة مستقلة للدخل الشامل، أما مجلس معايير المحاسبة المالية فقد حدد في سياق عرضه ل (SFAS.130) الثلاثة بدائل السابقة كبداية متاحة للمشروعات لعرض معلومات الدخل الشامل وبنوده المختلفة، ولم يلزم المجلس المشروعات في هذا المعيار باتباع أي بديل ولكنه شجع المشروعات على الاختيار بين بدلي العرض في قائمة الدخل أو العرض في قائمة مستقلة للدخل الشامل، كما أكد المجلس على ضرورة عرض صافي الدخل ضمن مكونات الدخل الشامل الكلي تحت أي طريقة من الطرق الثلاث، كما أكد المجلسان على ضرورة عرض بنود الدخل الشامل تحت أي طريقة صافية بعد استبعاد أثر الضريبة، ويتم ذلك إما بعرض كل بند بالصافي بعد خصم أثر الضريبة أو بعرض كل بند بالإجمالي ثم خصم أثر الضريبة (ابراهيم، 2019)، وعليه يرى (السيد وزلط، 2020) أن البديل الخاص بعرض عناصر الدخل الشامل الآخر في قائمة مستقلة بدلاً من عرضها في قائمة التغير في حقوق الملكية، يؤدي إلى زيادة جودة القوائم المالية وزيادة الشفافية، والتي تمكن بسهولة من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، مما يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وإظهار البيانات بالقوائم على حقيقتها. أكد على ذلك (العقيلي، 2018) الذي أوضح بزيادة شفافية الإفصاح عن أداء الأرباح كلما زاد مستوى الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر وهذا بدوره لا يتيح الفرصة لإدارة الشركات بالقيام بإدارة الأرباح ووجود علاقة عكسية بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وبين إدارة الأرباح حيث أنه كلما زاد مستوى التدفقات النقدية قل حجم الاستحقاقات والتي تستخدمها الشركة بشكل كبير في إدارة الأرباح ، وبالتالي تساعد قائمة الدخل الشامل على الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبالتالي الحد من إدارة الأرباح، فكلما زاد الاختلاف في درجة عدم تماثل المعلومات، زادت فرصة التلاعب وإدارة الأرباح، وبالتالي عندما تقل التغيرات في حقوق الملكية، يؤدي ذلك إلى زيادة الشفافية وخفض مستوى إدارة الأرباح ويحقق فهم أفضل لأداء الشركات .

وتمكن شفافية عرض عناصر الدخل الشامل الخاصة بالمكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين المحترفين والمحللين في الحصول على مقياس أكثر دقة للقيمة العادلة لاستثمارات الشركات التي لديها محافظ استثمارية كبيرة، فالجزء المحقق يظهر من خلال صافي الدخل المعلن، ولكن غير المحقق الذي لا يتم الاعلان عنه، هو الذي يدل على كيفية إدارة الشركة لاستثماراتها ويتنبأ بخسائرها المحتملة، وهذا ما تقدمه قائمة الدخل الشامل والتي تقصح عن الجزء غير المحقق، مما جعل لعناصر الدخل الشامل الاخر دورا مفيدا خلال الازمة المالية من 2007-2009 والسنوات التي تليها حتى انتهاء الازمة، على سبيل المثال عندما اعلن البنك المركزي الأمريكي عن تحقق أرباح بقيمة 1.4 مليار دولار في قائمة الدخل ولكن بلغت الخسارة 3.9 مليار دولار كدخل شامل وكان الفرق متعلقا بعناصر الدخل الشامل وتحديد الخسائر غير المحققة على محفظة استثماراته، وهو الامر الذي يرفع من جودة المعلومة بالقوائم المالية، كما يمكن لعناصر الدخل الشامل الاخر ان توجه الانتباه نحو الشركات التي تعمل من الخارج من خلال تحديد تأثير تقلبات العملات الأجنبية على عملياتها، ومن ثم تحديد الأسباب الفعلية للنمو والربحية، كما تعد خطط التقاعد للشركات ومدى التزاماتها المستقبلية أحد الاعتبارات الهامة في تقدير توقعات أرباح الشركات المستقبلية (رجب، 2018)

ويرى (شبانه وشاهين، 2022) أن الكشف عن أنشطة الشمول المالي يحد من عدم التماثل في المعلومات بين المديرين وأصحاب المصلحة، إلى جانب ذلك، ينظر في الكشف عن أنشطة الشمول المالي في إطار الكشف عن المعلومات غير المالية المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل المصارف. وتعتبر المعلومات غير المالية مكملة للمعلومات المالية في تقييم الأداء العام، بالإضافة إلى المساعدة على خلق ميزة تنافسية وتحسين الربحية الناتجة عن زيادة جودة القوائم المالية التي تشمل معلومات عن الشمول المالي، كما يساعد الإفصاح عن الشمول المالي على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تساهم على تحسين مصداقية التقارير المالية والقيمة التنافسية (إسماعيل، 2022)

وبالتالي يظهر الأثر على جودة المعلومة المحاسبية، من خلال التأثير على الخصائص الأساسية التي يجب ان تحتويها المعلومات المحاسبية حتى يتمكن المستخدم لهذه المعلومات من الاستفادة منها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية وتتمثل أهم هذه الخصائص في القابلية للفهم والملائمة والموثوقية أو الاعتمادية والقابلية للمقارنة، والتي يمكنها مساعدة المستثمرين بسوق الأوراق المالية في الاعتماد على هذه القوائم بثقة واطمئنان ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية (العقيلي، 2018)

فبالنسبة للموثوقية، يمكن ان يؤدي الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة في الدخل الشامل الاخر الى تعزيز أهمية المعلومات المالية على حساب الموثوقية (العقيلي، 2018)، حيث نجد ان مؤيدي مفهوم صافي الدخل ينتقدون اتباع مفهوم الدخل الشامل لانهم يرون ان الإدارة سوف تؤثر على تحديد دخل الدورة المحاسبية بسبب دمج البنود غير العادية وغير المتكررة الامر الذي يسمح لها بالتلاعب عند تحديد رقم الدخل، مما يجعلها تفنقر الى

خاصية الموثوقية والحياد نتيجة تدخل الإدارة وضعف قابلية المعلومات للتحقق، اما مؤيدي الدخل الشامل فيرون ان مفهوم الدخل الشامل سوف يقطع على الإدارة إساءة استخدام قائمة الأرباح المحتجزة، والتي تقوم الإدارة بإخفاء اثر بعض العمليات من قائمة الدخل مثل عدم الاعتراف بخسائر بعض العمليات خلال الدورة المحاسبية وتسويتها أو اقبالها مباشرة في قائمة الأرباح المحتجزة وذلك بحجة انها عمليات غير عادية او غير متكررة وبالتالي عدم عرضها ضمن قائمة الدخل (خميس، 2018)، وأكد على ذلك (على، 2019)، الذي أوضح أن المعلومات لن تكون مفيدة لمتخذ القرار إلا إذا توافرت فيها خاصية التمثيل الصادق، وبوضع معلومات بنود الدخل الشامل الأخرى في ميزان تلك الخاصية نجد أن معظم بنود الدخل الشامل الأخرى تنطوي على مكاسب أو خسائر غير محققة ناتجة غالباً عن عملية إعادة التقييم، الأمر الذي يضعف من خاصية التمثيل الصادق لهذه المعلومات وموثوقيتها ولكن ليس بالقدر الذي يجردها من هذه الموثوقية، فعلى الرغم من عدم تحقق المكاسب أو الخسائر المرتبطة ببنود الدخل الشامل الأخرى، إلا أن تحديد هذه المكاسب أو الخسائر يحدد في اغلب الحالات بالاعتماد على القيم السوقية الجارية أي أن عملية تحديد المكاسب والخسائر المرتبطة ببنود الدخل الشامل الأخرى تعتمد في معظم حالاتها على القيم السوقية الجارية ولا تعتمد على التقديرات، الأمر الذي يدعم من التمثيل الصادق والموثوقية.

أما عن خاصية الملائمة، فمع التطورات المستمرة في بيئة الاعمال وكبر حجم المشروعات زادت الحاجة الى أهمية المحاسبة في تحقيق ركن الملائمة بالمعلومات التي تظهرها، حيث لا يستطيع المحللون الماليون أداء دورهم على النحو الأمثل من حيث تحديد أسعار الأسهم التي يجب ان تشتمل على جميع المعلومات المتعلقة بالمنشأة سواء كانت متاحة للجمهور أو معلومات داخلية خاصة بالمنشأة وبالتالي تنهار كفاءة السوق، هذه الملائمة يرى (المليجي وأحمد، 2019) أنها تحققت مع ادخال قائمة الدخل الشامل الأخرى، وبالتالي فإن بنود الدخل الشامل المختلفة تستمد قيمتها المعلوماتية من مدى أهميتها النسبية وملائمتها (بلال، 2019). ولكي تتصف المعلومات بالملائمة يجب أن تتضمن عددا من الخصائص النوعية الهامة أهمها اتسام المعلومات بالقدرة التنبؤية التي تساعد المستخدم على بناء قرارات مستقبلية سليمة تتضمن توقعات رشيدة، وحيث ان عناصر الدخل الشامل تتضمن بعض المكاسب او الخسائر الناتجة عن التغيرات في تقديرات القيمة العادلة وحيث ان معلومات القيمة العادلة تتسم بالملائمة كما ان هذه المكاسب او الخسائر سوف تتحقق عند بيع الأصول لذلك فإنه من المحتمل ان يكون لعناصر الدخل الشامل القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، بما يتحقق معها خاصية الملائمة (صالح وآخرون، 2019) Cedergren et (2022)، ويرى (على، 2019) فيما يتعلق بمدى ملائمة معلومات الدخل الشامل وبنوده الأخرى، أن لهذه المعلومات قيمة تنبؤية عالية حيث تبصر مستخدمي التقارير المالية بما سيكون عليه أداء المشروع في المستقبل اذا تحققت المكاسب والخسائر المرتبطة بالبنود الأخرى للدخل الشامل الامر الذي يساعدهم على توليد تدفقات نقدية مستقبلية.

أما عن الشمول المالي، فنرى بالنسبة لخصائص القابلية للفهم والملائمة والموثوقية أو الاعتمادية والقابلية للمقارنة يظهر اثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية، من خلال تحقيقه لكافة الخصائص السابقة، حيث ان احتواء التقارير على معلومات الشمول المالي غير المالية، تساعد على فهم أفضل لطبيعة عمليات الشركة والقدرة على المقارنة التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بعمليات البيع او شراء الأوراق المالية وتقرير السعر المناسب، وتمكن المستثمر من الحكم على مدى نجاح المنشأة التي يستثمر فيها، كما يؤدي الإفصاح عن الشمول المالي الى المزيد من الموثوقية في البيانات والمعلومات التي يعتمد عليها المستثمر من القوائم المالية (العجوري، 2022)، ويرى (فريجات، 2014) ان الشمول المالي يعزز من شفافية المعلومة المحاسبية ويعمل على الحد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الامر الذي يجعل البيانات المالية اكثر قابلية للفهم، ويمنح المستخدمين فهما افضل للأداء المالي للشركات.

5/2: الأثر على مؤشرات الأداء المالي

الأداء المالي هو مقياس كمي لمدى كفاءة استخدام الشركة لأصولها التجارية وتوليد الإيرادات، كما يشير الى درجة تحقق الأهداف المالية للشركة، ويعد أحد الجوانب الهامة لإدارة المخاطر المالية، حيث يعطى توقعات عن الأرباح والنمو في المستقبل، ويستخدمه المحللون الماليون في تحديد فرص الاستثمار الأنسب وله العديد من المقاييس أهمها ربحية السهم، وتدخّل بيانات الدخل والقوائم المالية كأهم البيانات المستخدمة في تقييم الاداء المالي، وبالتالي تهدف التقارير المالية الى تقديم معلومات مفيدة للعديد من المستخدمين خاصة المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لمساعدتهم في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية وتتضمن هذه المعلومات، معلومات عن كل من المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية والتغيرات في المركز المالي للمنشأة ، كل تلك المعلومات تؤثر بالتبعية على تقييم الأداء المالي .

وعند تتبع أثر قائمة الدخل الشامل والشمول المالي على الاداء المالي للشركات نجد التالي:

يلعب بيان الدخل الشامل دورًا حاسمًا في توفير معلومات ذات صلة وموثوقة حول الأداء المالي للشركة لأصحاب المصلحة، وبالتالي المساعدة في اتخاذ قرارات عمل أفضل، وينبغي لأصحاب المصلحة استخدام المعلومات من بيان الدخل الشامل مع التقارير المالية الأخرى للحصول على رؤية أكثر اكتمالاً للوضع المالي والتشغيلي للشركة، حيث تساعد عناصر الدخل الشامل في تقديم صورة شاملة للأداء المالي للشركة وتغطي جميع المكونات التي يمكن أن تؤثر على حقوق المالك (Malolle, 2023) ، وعند تتبع الاثر على مؤشرات الاداء المالي نجد:

التأثير على مؤشرات الربحية وسعر السهم: تعد المعلومات المتعلقة بالربحية وتقييم الأداء المالي لمنشآت الاعمال من اهم المعلومات التي يحتاجها كافة مستخدمي التقارير المالية عند اتخاذهم لمختلف قراراتهم الاقتصادية (الصايغ، 2017) اذ يستخدم الربح غالبا كمقياس للإداء أو كأساس لمقاييس أخرى كالعائد على الاستثمار او ربحية

السهم ، وفي ظل توجه نحو إحلال القيمة العادلة كأساس للقياس بدل التكلفة التاريخية، والاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة عن الفروق بين القيمة العادلة للأصول والتزامات معينة وقيمتها الدفترية في تاريخ اعداد القوائم المالية، لذا اتجه الفكر المحاسبي الى الاعتماد على مفهوم الدخل الشامل كأحد المقاييس لتقييم الأداء، حيث يعتبر مقياساً أفضل للإداء مقارنة بصافي الدخل لأنه يتضمن كل التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن التعاملات والاحداث (الحوشى، 2018) ويمكن المحتوى المعلوماتي للدخل الشامل المحللين الماليين من عمل التحليلات المختلفة المطلوبة لإعداد التنبؤات أو تقديم التوصيات ببيع أو شراء الأسهم، هذا بالإضافة إلى متابعة التغيرات في هيكل الدخل ونسب العناصر المكونة للدخل (كيلان، 2019)، كما يؤدي متابعة مستخدمي التقارير المالية للمتغيرات في الدخل الشامل لأكثر من فترة مالية إلى تكوين معلومات ذات قيمة ملائمة عن تطور المكاسب والخسائر الناتجة عن التغير في أسعار الصرف، والمكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم أصول والتزامات الشركة، كل ذلك يساعد المستثمرين علي التنبؤ بالأرباح المستقبلية، والتغير المحتمل في أسعار الأسهم، بالإضافة إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مما يشير إلى قدرة معلومات الدخل الشامل علي تقييم أداء الشركة. (السيد وزلط، 2020) ، يؤكد على ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي يرى أن فهم الأداء المالي للمنشأة، لفترة محددة يتطلب تحليلاً لجميع الإيرادات والمصروفات المعترف بها - بما في ذلك تلك الواردة في الدخل الشامل الآخر - بالإضافة إلى تحليل المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية (Daifei, et al, 2022) وفي نفس السياق يتضح أن الإفصاح عن الدخل الشامل بموجب (SFAS,130) مفيد بشكل متزايد في التنبؤ بعوائد وأسعار الأسهم ، فالمشاركون في الأسواق المالية يستوعبوا بشكل صحيح الآثار المترتبة على قياس عناصر الدخل الشامل والإفصاح عنها (صالح واخرون، 2019) (محمد، حسناء عطية ، 2019)

وهناك قوة تفسيرية لبند الدخل الشامل على تغير أسعار الأسهم ، وهو أكثر شفافية في تقييم الأداء المالي بالمقارنة بقائمة التغيرات في حقوق المساهمين ويؤثر على قرارات المستثمرين عند الاستثمار في الأسهم) على (2020، وبالتالي زيادة المحتوى المعلوماتي للإفصاح في قائمة الدخل الشامل بالنسبة للمستثمرين وخاصة عندما يكون الإفصاح وفقاً لتوقعاتهم (اسماعيل، 2020)، كما أوضح (نويحي، 2019) ان عناصر الدخل الشامل الاخر تزيد من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التشغيلية على نحو أفضل مقارنة بصافي الدخل مع استخدام مؤشرات الأداء مثل أسعار الأسهم، وعوائد الأسهم، وعوائد الأسهم غير العادية، لما لها من قيمة معلوماتية واهمية للمستثمرين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما توفر رؤية أفضل وأكثر شمولاً عن الأداء المالي المستقبلي. حيث تساعد المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في تقييم أنشطة الشركة وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية وحجمها مما يجعلها من أهم القوائم التي تقدم لأصحاب المصالح بالشركة رؤية عن الأداء المالي الحالي والمتوقع في المستقبل (محمد، أحمد محمد ، 2019) (اسماعيل، 2020) مما أدى الى دمج المحللين لعناصر الدخل الشامل الآخر (OCI) في توقعات أرباح الشركات غير المالية كمحتوى تنبؤي للأرباح (Anderson .Joshua et al , 2021) ،

واعتبر (Anderson .Spencer et al,2020) أن الخروج عن النموذج المحاسبي التقليدي للإبلاغ عن الدخل بالقيمة الاسمية الى القيمة العادلة، يحقق ميزة في إعداد التقارير المالية ستقود المستثمرين إلى تفضيل الدخل الشامل في التحليل وانها اكثر قدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

أما عن الشمول المالي، فنجد تأثيرها الواضح على مؤشرات الربحية والسيولة وكفاية رأس المال وجودة الأصول ومدى المخاطر: حيث خلصت دراسة (Masmoudi& Chetouane,2022) إلى وجود أثر إيجابي للشمول المالي على الأداء المالي للبنوك. لذلك، يجب على جميع البنوك تكريس المزيد من الموارد لزيادة الشمول المالي بما أنه يعزز ربحيتها. حيث ان التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي له تأثير كبير في تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير نظم الدفع التي تتسم بالكفاءة والتنوع والأمن والمرونة، مما يساعد على جذب أكبر عدد من العملاء الجدد لتكون تعاملاتهم المادية مع القطاع المصرفي، ومن ثم توفير قنوات اتصال فعالة بين البنوك والعملاء، وبالتالي رفع نسب السيولة لدى البنوك، وتعزيز الأداء المالي لديها (Alagh&Emeka,2014)، وبالتالي يرى (عوض واخرون،2021) أن تطبيق منظومة الشمول المالي يعزز من كفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية بأسعار مناسبة تدعم بشكل مباشر سهولة حصول الفئات المستهدفة على الائتمان اللازم، وذلك من خلال تكلفة تمويل منخفضة، وبالتالي ارتفاع قدرة البنوك على توفير الائتمان، كما يؤدي التوسع في تقديم الخدمات المصرفية التي تتناسب مع كافة احتياجات المجتمع إلى جذب أكبر عدد من العملاء الجدد، مما ينعكس على رفع نسبة السيولة، وتحقيق المزيد من الأرباح، وتعزيز الأداء المالي على المدى الطويل . ويؤدي ذلك أيضا إلى زيادة قدرته على أداء التزاماته التعاقدية، وكذلك زيادة تدفق التمويل لكافة الفئات داخل المجتمع، وتحقيق المزيد من الأرباح على المدى الطويل، مما ينعكس ذلك في النهاية على الاستقرار المالي.

كما اشارت دراسة (الشحات وأبو الديار، 2023) ان نتائج القياس دلت علي وجود علاقة طويلة الأجل بين كافة أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية)، وتحسين مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي المصري، وتشير النتائج ايضا على أن هناك تأثير معنوي لأبعاد الشمول المالي على كافة مؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر. هذا وقد قدم الباحث في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات التي يتوقع أن يستفيد منها القطاع المصرفي المصري، من أجل تقديم مزيد من الأداء المتميز والمستمر، من خلال التركيز على أهم مؤثرات الشمول المالي ومحاولة تحسينها.

ويعد ادراج الشمول المالي كهدف من الأهداف الاستراتيجية القوية لبناء نظام مصرفي شامل، عاملا هاما لتحقيق ما يلي:- ان الشمول المالي يتيح تبني اسلوب فعال لإدارة المخاطر يمكن من مواجهة الصدمات المالية، بما يضمن لا محال تحقيق كفاءة الأداء المالي البنكي على مستوى البنك والنظم المصرفية، كما انه يساعد على تحسين كفاءة أداء البنوك من خلال تحسينه لكفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، كذلك فأن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار

بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام. (قاسمى واخرون، 2021)

يساعد الإفصاح عن الشمول المالي في تعزيز التقارير المالية للبنوك نظراً لتعدد احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المتعلقة بمدى تأثير أنشطة الشمول المالي على أداء البنك متمثلاً في الربحية والسيولة وكفاية رأس المال وجودة الأصول ومدى المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك (شبانه وشاهين، 2022).

ثالثاً: العلاقة بين الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل

عند النظر الى العلاقة بين متغيري الدراسة "الشمول المالي، قائمة الدخل الشامل" لابد من التركيز على نقاط محددة، الا وهي :

سعى مصر الدائم نحو ملاحقة التطورات وتحقيق استراتيجيتها للتنمية المستدامة 2030، والذي يعد الشمول المالي أحد الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيقها ونتيجة الاهتمام المتزايد بأنشطة الشمول المالي أصبح لزاماً على البنوك تقديم معلومات إضافية عن استراتيجياتها المستقبلية للمشاركة في أنشطة الشمول المالي، والتي ما زال يُنظر لأنشطة الشمول المالي على أنها تدرج ضمن تعريف الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يعد الكشف عن أنشطة الشمول المالي في إطار الكشف عن المعلومات غير المالية المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل المصارف. وتعتبر المعلومات غير المالية مكملة للمعلومات المالية في تقييم الأداء العام، بالإضافة إلى المساعدة على خلق ميزة تنافسية وتحسين الربحية (شبانه وشاهين، 2022) (محمود واخرون ، 2022).

وهناك بعض الجهود المؤسسية لوضع الإرشادات والقواعد واللوائح المتعلقة بالإفصاح غير المالي مثل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والإفصاح عن الاستدامة، والشمول المالي، فتناول الإطار المفاهيمي لمجلس معايير محاسبة الاستدامة الهدف الرئيسي لإعداد تقارير الاستدامة في قياس أداء الشركة أو المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الإفصاح عن هذا الأداء لجميع الأطراف أصحاب المصالح، وبحيث يتضمن بشكل شفاف وواضح جميع المساهمات الايجابية والسلبية للشركة في مجال الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي من أجل تخفيض المخاطر وضمان استمرارية أعمال المنشأة أو المؤسسة في المستقبل وتحديد المخاطر والفرص المحيطة بها ، وقد أصدر المجلس عام 2014 معايير محاسبة الاستدامة مصنفة وفقاً للقطاعات الاقتصادية ومنها معيار محاسبة الاستدامة رقم (FNO 101) للبنوك التجارية إفصاحات البنوك التجارية الى أربعة مجالات للاستدامة هم (الشمول المالي والطاقة الاستيعابية، خصوصية العملاء وأمن البيانات، إدارة البيئة القانونية والتنظيمية، إدارة المخاطر النظامية) والمقاييس والمخاطر والفرص المرتبطة بعملها والعمليات التي تقوم بها بهدف توفير المعلومات التي تساعد في فهم ومعرفة مدى مساهمة البنك في تحقيق التنمية المستدامة (SASB, 2014) (شبانه وشاهين، 2022)

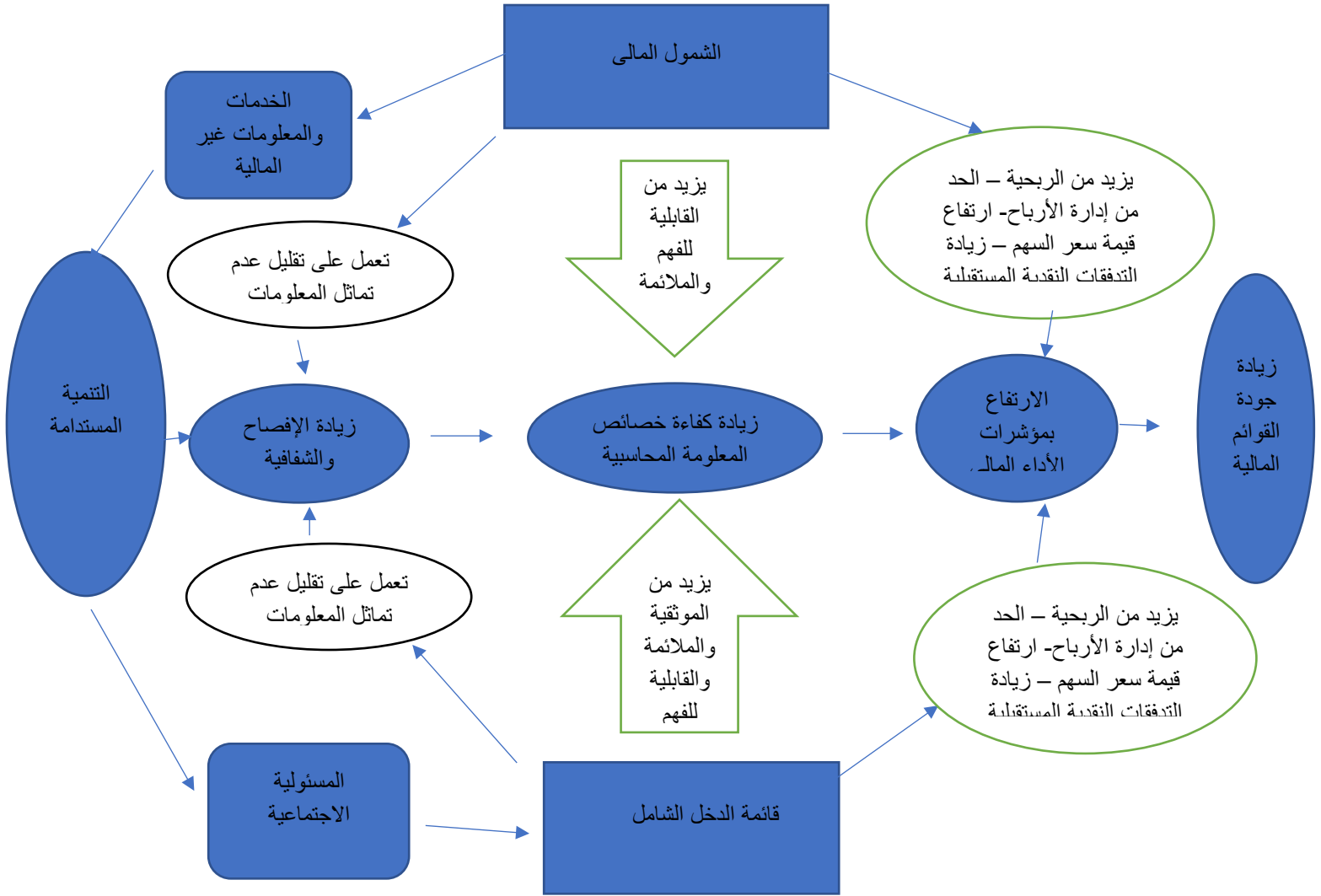
وعند النظر الى الدخل الشامل الآخر «OCI» The Other Comprehensive Income غير المتحقق وغير الخاضع للضريبة “بتقسيماته الأربعة المعروفة، وكذلك وفق معيار المحاسبة الدولي الأول المعدل «IAS 1» لغرض إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام، يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح للإفصاح عن دخل حقيقي للحكم على أداء الإدارة، وتوزيع أرباح رشيده ومنطقية بعيدة عن إدارة الأرباح. ولكننا لازلنا نعتقد أن هذا الدخل ليس هو الدخل المنشود، حيث إن هناك أحداثاً غير مالية، مثل المسؤولية الاجتماعية Corporate Social Responsibility «CSR» والمسؤولية البيئية «CER» Corporate Environmental Responsibility ، ومدى الوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات أو ما يعرف بالإفصاح عن الاستدامة Sustainability لا بد أن يفصح عنها تقرير الدخل على وجه الدقة “ من إيرادات ونفقات “ للوصول إلى ما يعرف من وجهة نظرنا بالدخل الشامل الحقيقي ، الذي نعتقد أنه سيتكون من صافي الدخل التقليدي، والدخل الشامل الآخر «OCI» ، وكذلك الدخل من الأحداث غير المالية من إيرادات ونفقات تتعلق بأحداث غير مالية اضطلعت بها المنشأة بالفعل. (الحوشى 2018)

وبناء على ما سبق تجد الباحثة ان باعتبار الشمول المالي جزء لا يتجزأ من مجالات التنمية المستدامة، وان قائمة الدخل الشامل يجب ان تشتمل على الاحداث غير المالية لإظهار الدخل على وجه الدقة، وبالتالي تعتبر بيانات الشمول المالي من البيانات التي يجب اظهارها في قائمة الدخل الشامل للحصول على أدق صورة عن نشاط المنشأة. ويصادق هذا الرأي دراستي (Meyer et al, 2021) (Corinth al,2022) . والتي اتجهت الى دراسة مشروع غير مسبق يجمع ويربط بيانات المسح والبيانات الإدارية حول الدخل والمعلومات ذات الصلة الوثيقة (يُعرف باسم مشروع مجموعة بيانات الدخل الشامل CID، والذي يهدف الى اظهار والافصاح عن خدمات الشمول المالي في قائمة الدخل الشامل، سواء من حيث المسوحات الأسرية والبحوث الإحصائية حول إدارة الضرائب وخدمة الفقراء .

والنقطة الأخرى التي نركز عليها، أن في العمليات التجارية وفي الحياة الاستثمارية يوجد تفاوت في اطلاع الشركات والمستثمرون وكافة مستخدمي القوائم المالية على المعلومات المالية وهذه المعلومات قد تكون غير متماثلة وأيضاً يوجد عدم تطابق في طريقة التعامل مع هذه المعلومات من قبل المستخدمين لها، حيث تؤدي المعلومات غير الملائمة الى سوء فهم المستثمرين عن الوضع الحقيقي للشركة وانخفاض جودة المعلومات المفصح عنها مما يؤدي الى تكوين اعتقاد لدى مستخدمي البيانات المالية ان انخفاض الجودة ناتج عن الغش المحاسبي والتلاعب بالأرباح، حيث تعتبر إدارة الأرباح مرتعا مناسباً لانخفاض جودة المعلومات المالية وتعتبر المعلومات غير المتماثلة هي جذور مشاكل المعلومات المحاسبية، وتفتح مجال لإدارة الأرباح (فريجات ، 2014)، وبناء على ذلك ، وعلى ما سبق عرضه من قبل عن تأثيرات كلا من قائمة الدخل الشامل والشمول المالي على جودة التقارير المالية نجد أن الإفصاح عن الشمول المالي داخل قائمة الدخل الشامل يشتركان في المساعدة على زيادة الشفافية، مما يحد من عدم تماثل المعلومات والحد من إدارة الأرباح، بالإضافة الى تأثيرهم المشترك على خصائص المعلومة بالتقارير المالية وكذلك مؤشرات الأداء المالي من زيادة في مؤشرات السيولة والربحية والحد من المخاطر وغيرها.

وبالتالي فإن تبني الشركات لسياسات الشمول المالي، مع تبني إعداد قائمة الدخل الشامل التي تشتمل على الإفصاح عن خدمات الشمول المالي المقدمة من قبل الشركات يساعد على زيادة جودة خصائص المعلومة المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، مما يحسن من مؤشرات الاداء المالي بتلك الشركات.

وبالتالي تجد الباحثة انه يمكن تلخيص العلاقة التكاملية بين الدخل الشامل والشمول المالي في الشكل التالي :



شكل (1) العلاقة التكاملية بين الدخل الشامل والشمول المالي

الشكل من اعداد الباحثة

رابعاً: الدراسة التطبيقية لاختبار التأثير على مؤشرات الأداء بالقطاع المصرفي المصري

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً هاماً في النشاط المالي وهو من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وشهدت المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها

وطرق توفيرها وانتشار خدماتها وتسهيل الوصول إليها وبالتالي ظهرت العديد من المنتجات المالية المبتكرة، منها الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل.

حيث زاد الاهتمام عالمياً بتحقيق الشمول المالي خاصة في اعقاب الازمة المالية العالمية 2008 من خلال تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، لذلك صدر كتاب البنك المركزي المصري بتاريخ 19 فبراير 2019 بشأن تعليمات حماية حقوق العملاء والتي منها نشر الثقافة والتوعية المالية، واستكمالاً لما تقدم ونظراً لأن تحقيق ذلك الأمر يتطلب مزيداً من المشاركة الفعالة للبنوك، فقد ألزم البنك المركزي في كتابه الدوري بتاريخ 5 مارس 2020 البنوك بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي داخل البنوك تتبع المسئول التنفيذي الرئيسي أو نائبه التابع له قطاع الأعمال وتتولى عملية التنسيق داخليا بين إدارات ووحدات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالي، وصدور قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، والذي تضمن لأول مرة باباً لتنظيم خدمات ونظم الدفع والتكنولوجيا المالية بهدف دعم التحول الرقمي وتبنى ابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي في القطاع المصرفي المصري.

وفي ظل سعي العديد من الدول الى الانفتاح والأسواق العالمية والذي يظهر حاجة ملحة من جانب متخذي القرارات لتوفير معلومات محاسبية اكثر اعتمادية، مما دعى المجالس المعايير الدولية الى تطوير طرق القياس المحاسبي بالإضافة الى التأكيد عن مزيد من العرض والافصاح بالقوائم المالية والذي تم فيه التأكيد على ضرورة الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصره المختلفة، حيث تم الزام ومطالبة البنوك بالإفصاح عن عناصر الدخل الشامل بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 9، كما تم الزام البنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2008 بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار 9 الأدوات المالية بداية من عام 2019 وعليه فإن البنوك التجارية يجب ان تقصح عن الدخل الشامل وعناصره المختلفة ضمن القوائم والتقارير المالية لهذه البنوك، (هيثم ، 2020) ولذا يعتبر أفضل القطاعات لاختبار فروض الدراسة هو القطاع المصرفي، كما يلي من خلال الدراسة التطبيقية:

1/4. أهداف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض البحث تمهيداً للتوصل إلى أدلة عملية حول طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والدخل الشامل ومؤشرات الأداء المالي ممثلة في مؤشرات السيولة والربحية وذلك بمجموعة متنوعة من البنوك المصرية، من خلال استخدام نماذج كمية تعبر عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة مع الأخذ في الاعتبار بعض المتغيرات الرقابية التي تساهم في زيادة القوة التفسيرية لتلك النماذج، فضلاً عن تحليل اتجاه وقوة العلاقة التكاملية بين الشمول المالي والدخل الشامل.

2/4. مجتمع وعينة الدراسة:

- يتمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك العاملة في مصر، وقد تم الاعتماد على (5) بنوك كعينة حكومية خلال الفترة (2017-2022) بإجمالي مشاهدات (30) مشاهدة، وتم اختيارها وفقاً للمعايير التالية:
- توافر القوائم المالية السنوية للبنوك محل الدراسة، وبالتالي تم الاعتماد على البنوك التي قامت بنشر تقاريرها المالية بصورة منتظمة عبر مواقعها الإلكترونية خلال فترة الدراسة.
 - ثبات الفترة المالية للبنوك خلال فترة الدراسة، وبالتالي تم استبعاد البنوك التي قامت بتغيير فترتها المالية خلال تلك الفترة.
 - خضوع البنوك الممثلة لعينة الدراسة للإشراف والرقابة من قبل البنك المركزي المصري.
 - ألا تنتمي العينة المختارة للبنوك الإسلامية، وذلك لاختلاف طبيعة أعمالها عن البنوك الأخرى.
- ويوضح الجدول التالي البنوك الممثلة لعينة الدراسة:

جدول رقم (1) البنوك الممثلة لعينة الدراسة

م	البنك
1	البنك الأهلي المصري
2	البنك التجاري الدولي (CIB)
3	بنك التعمير والإسكان
4	بنك القاهرة
5	بنك قطر الوطني الأهلي (QNB)

3/4. مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على القوائم المالية المنشورة للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2017-2022) بالمواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بها، وموقع معلومات مباشر مصر <https://www.mubasher.info>، وكذلك موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg>.

4/4. متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

تتمثل متغيرات الدراسة في ضوء الفروض الي استندت عليها فيما يلي:

1/4/4. المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة فيما يلي:

- **الشمول المالي:** اعتمدت الدراسة في قياس الشمول المالي على العديد من المؤشرات المالية التي تتمثل في قيمة الودائع والمدخرات من قبل الأفراد والمؤسسات، وقيمة القروض الممنوحة للعملاء من أفراد ومؤسسات.

- **الدخل الشامل:** اعتمدت الباحثة في قياس هذا المتغير على إجمالي الدخل الشامل بما يتضمنه من صافي الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى والتي تتمثل في الفروق الناتجة عن ترجمة القوائم المالية الأجنبية، المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، المكاسب والخسائر الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات، بالإضافة إلى مكاسب وخسائر الجزء الفعال من أدوات التحوط للتدفقات النقدية.

2/4/4. المتغير التابع (مؤشرات الأداء المالي):

استندت الباحثة في قياس الأداء المالي بالبنوك محل الدراسة على المؤشرات المالية التالية:

- **مؤشرات الربحية:** يمكن الاستدلال على معدلات الربحية في نهاية الفترة المالية من خلال معدل العائد على الأصول (ROA) ويتم قياسه من خلال صافي الربح منسوباً إلى إجمالي الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ويقاس بصافي الربح منسوباً إلى إجمالي حقوق الملكية.
- **مؤشرات السيولة:** وتتمثل في مؤشر إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA) ويعبر عنه بإجمالي الودائع والمدخرات من قبل العملاء منسوبة لإجمالي الأصول، بالإضافة إلى مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD) ويقاس بإجمالي القروض الممنوحة للعملاء من أفراد ومؤسسات منسوبة إلى إجمالي الودائع في نهاية الفترة.

3/4/4. المتغيرات الرقابية (الضابطة):

تتمثل في المتغيرات التي قد تؤثر على المتغير التابع بالدراسة ممثل في الأداء المالي بالبنوك، ولكنها تخرج عن نطاق الدراسة، واعتمدت الباحثة على تلك المتغيرات في بناء نماذج الدراسة بهدف تحييد وعزل أثرها ومن ثم زيادة القوة التفسيرية للنماذج المقترحة لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- **حجم البنك:** ويمكن قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.
- **الرافعة المالية:** يتم قياسها من خلال إجمالي الالتزامات منسوبة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة.

5/4. نماذج الدراسة:

اعتمدت الباحثة في اختبار الفرض الأول بالدراسة وهو "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والدخل الشامل ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك" على بناء نماذج قياسية يمكن من خلالها الاستدلال على طبيعة تلك العلاقة، حيث تم الاعتماد على أربعة نماذج يستند النموذجين الأول والثاني على مؤشرات الربحية كأحد مؤشرات الأداء المالي بالبنوك محل الدراسة كمؤشر معدل العائد على الأصول (ROA) ومؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، بينما يستند النموذجين الثالث والرابع على مؤشرات السيولة لقياس الأداء المالي بالبنوك كمؤشر معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA) ومؤشر معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD).

وتتمثل تلك النماذج فيما يلي:

- نموذج القياس الأول الذي يستند إلى معدل العائد على الأصول (ROA):

$$ROA_{(i,t)} = \beta_0 + \beta_1 PID_{(i,t)} + \beta_2 PIC_{(i,t)} + \beta_3 CI_{(i,t)} + \beta_4 SIZE_{(i,t)} + \beta_5 LEV_{(i,t)} + \varepsilon_{(i,t)}$$

- نموذج القياس الثاني الذي يستند إلى معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

$$ROE_{(i,t)} = \beta_0 + \beta_1 PID_{(i,t)} + \beta_2 PIC_{(i,t)} + \beta_3 CI_{(i,t)} + \beta_4 SIZE_{(i,t)} + \beta_5 LEV_{(i,t)} + \varepsilon_{(i,t)}$$

- نموذج القياس الثالث الذي يستند إلى معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA):

$$(TD_TA)_{(i,t)} = \beta_0 + \beta_1 PID_{(i,t)} + \beta_2 PIC_{(i,t)} + \beta_3 CI_{(i,t)} + \beta_4 SIZE_{(i,t)} + \beta_5 LEV_{(i,t)} + \varepsilon_{(i,t)}$$

- نموذج القياس الرابع الذي يستند إلى معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD):

$$(TL_TD)_{(i,t)} = \beta_0 + \beta_1 PID_{(i,t)} + \beta_2 PIC_{(i,t)} + \beta_3 CI_{(i,t)} + \beta_4 SIZE_{(i,t)} + \beta_5 LEV_{(i,t)} + \varepsilon_{(i,t)}$$

حيث إن:

معدل العائد على الأصول للبنك (i) في الفترة (t)	ROA _(i,t)
معدل العائد على حقوق الملكية للبنك (i) في الفترة (t)	ROE _(i,t)
معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول للبنك (i) في الفترة (t)	(TD_TA) _(i,t)
معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع للبنك (i) في الفترة (t)	(TL_TD) _(i,t)
ثابت الانحدار	β_0
معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة والرقابية	$\beta_5 \& \beta_4 \& \beta_3 \& \beta_2 \& \beta_1$
إجمالي الودائع والمدخرات من قبل الأفراد والمؤسسات بالبنك (i) في الفترة (t)	PID _(i,t)
إجمالي القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات بالبنك (i) في الفترة (t)	PIC _(i,t)
إجمالي الدخل الشامل بالبنك (i) في الفترة (t)	CI _(i,t)
حجم البنك (i) في الفترة (t)	SIZE _(i,t)
الرافعة المالية بالبنك (i) في الفترة (t)	LEV _(i,t)
مقدار الخطأ العشوائي في القياس	$\varepsilon_{(i,t)}$

في حين اعتمدت الباحثة في اختبار الفرض الثاني بالدراسة وهو "لا توجد علاقة تكاملية بين الشمول المالي والدخل الشامل" على استخدام تحليل الارتباط (Correlation Analysis) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين الشمول المالي والدخل الشامل دون الحاجة إلى بناء نماذج قياسية.

6/4. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الباحثة في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية على أسلوب البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data) ببرنامج التحليل القياسي (EViews) وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Jarque-Bera للتحقق من مدى تبعية بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي.
- أساليب التحليل الوصفي (Descriptive Analysis) كالوسط الحسابي (Mean)، الوسيط (Median)، الانحراف المعياري (Standard Deviation)، الحد الأدنى والأقصى (Maximum & Minimum)، وذلك لوصف متغيرات الدراسة والتعرف على خصائصها على مستوى البنوك الممثلة للعينة.
- اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity) لتحديد مدى وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) بالدراسة، وذلك من خلال استخدام مقياس Collinearity Diagnostics لتحديد قيمة كل من معامل تضخم التباين (VIF) ومعامل التباين المسموح به (Tolerance).
- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation) للتحقق من عدم وجود علاقة ارتباط ذاتية بين أخطاء النماذج القياسية المستخدمة بالدراسة، وذلك من خلال استخدام قيمة Durbin-Watson.
- الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار مدى صحة فروض الدراسة في ضوء النماذج القياسية المقترحة، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares (OLS).
- تحليل الارتباط (Correlation Analysis) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين الشمول المالي والدخل الشامل، وذلك من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون.

7/4. التحليل الإحصائي واختبار الفروض:

1/7/4. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

اعتمدت الباحثة على التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لوصف خصائصها، وذلك من خلال استخدام المتوسط والوسيط والحد الأدنى والحد الأقصى بالإضافة إلى الانحراف المعياري.

ويوضح الجدول رقم (2) نتائج التحليل الوصفي على النحو التالي:

جدول رقم (2) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	Obs.	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Deviation
المتغيرات		الوسط	الوسيط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري
ROA	30	0.02035	0.021668	0.037915	0.005485	0.009203
ROE	30	0.206153	0.196494	0.333305	0.08743	0.063548
TD_TA	30	0.794471	0.801724	0.863487	0.631495	0.053769
TL_TD	30	0.461759	0.432548	0.740362	0.279789	0.110886
PID(بالمليار)	30	483	242	2760	34.1	647
PIC(بالمليار)	30	224	119	1340	11.4	307
CI(بالمليار)	30	7.74	7.21	28	0.941	6.64
SIZE	30	11.5014	11.46253	12.56321	10.67935	0.511521
LEV	30	0.904833	0.900483	0.950817	0.8606	0.028572

يتضح من خلال التحليل الوصفي ما يلي:

- فيما يتعلق بمؤشرات الربحية: يتراوح معدل العائد على الأصول (ROA) بين (0.005) كحد أدنى و (0.038) كحد أقصى، وذلك بمتوسط حسابي قيمته (0.02) وانحراف معياري (0.009). في حين بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) (0.206) بحد أدنى (0.087) وحد أقصى (0.333) وانحراف معياري يبلغ (0.064). مما يشير إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالبنوك الممثلة لعينة الدراسة مقارنة بمعدل العائد على الأصول (ROA).
- فيما يتعلق بمؤشرات السيولة: بلغ متوسط معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA) (0.794) بحد أدنى (0.631) وحد أقصى (0.863) وانحراف معياري يبلغ (0.054)، في حين يتراوح معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD) بين (0.28) كحد أدنى و (0.74) كحد أقصى، وذلك بمتوسط حسابي قيمته (0.462) وانحراف معياري (0.111). الأمر الذي يشير إلى ارتفاع معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA) بالبنوك محل الدراسة مقارنة بمعدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD).
- فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي: تراوحت إجمالي الودائع والمدخرات من قبل العملاء (PID) كأحد مؤشرات الشمول المالي بالبنوك محل الدراسة بين (34.1) مليار جنيه و (2760) مليار جنيه بمتوسط (483) مليار جنيه وانحراف معياري (647) مليار جنيه، بينما بلغ متوسط إجمالي القروض الممنوحة للعملاء (PIC) كأحد المؤشرات الأخرى الدالة على الشمول المالي (224) مليار جنيه بحد أدنى (11.4) وحد أقصى (1340) مليار جنيه وانحراف معياري (307) مليار جنيه. مما يشير إلى ارتفاع مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات بالبنوك الممثلة لعينة الدراسة مقارنة بمؤشر إجمالي القروض.

- فيما يتعلق بمتغير إجمالي الدخل الشامل (CI): بلغ متوسط إجمالي الدخل الشامل بالبنوك محل الدراسة (7.74) مليار جنيه بحد أدنى (0.941) وحد أقصى (28) مليار جنيه وانحراف معياري (6.64) مليار جنيه، مما يشير إلى ارتفاع درجة التشتت في إجمالي الدخل الشامل بين البنوك الممثلة لعينة الدراسة.
- فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة: بلغ متوسط حجم البنك (SIZE) بعينة الدراسة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (11.501) بحد أدنى (10.679) وحد أقصى (12.563) وانحراف معياري (0.512)، بينما تراوح مؤشر الرافعة المالية (LEV) بين (0.861) و (0.951) بمتوسط (0.905) وانحراف معياري (0.029).
- 2/7/4. اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة (Normal Distribution):

اعتمدت الباحثة على اختبائي (Jarque-Bera & Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من مدى تبعية بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وذلك نظراً لصغر حجم العينة حيث بلغت (30) مشاهدة. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية (Probability Value) حيث تتبع البيانات التوزيع الطبيعي إذا كانت أكبر من (0.05).

ويمكن توضيح نتائج ذلك الاختبار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Variables	Observation	Jarque-Bera Test		Kolmogorov-Smirnov Test	
		Jarque-Bera	Probability	Statistic	Probability
ROA	30	1.437668	0.487320	0.149	0.088
ROE	30	0.502187	0.777950	0.083	0.200
TD_TA	30	16.53623	0.000257	0.207	0.002
TL_TD	30	4.313703	0.115689	0.147	0.096
PID	30	47.67608	0.000000	0.313	0.000
PIC	30	62.87713	0.000000	0.310	0.000
CI	30	9.599072	0.082348	0.158	0.055
SIZE	30	0.729173	0.694484	0.118	0.200
LEV	30	2.331963	0.311617	0.145	0.108

ينتضح من بيانات الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) مما يشير إلى أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك فيما عدا كل من متغير معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD_TA)، ومتغير الودائع والمدخرات من قبل الأفراد والمؤسسات (PID)، ومتغير القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات (PIC)، وتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي (LOG) لعلاج هذه المشكلة ومن ثم اقتراب تلك المتغيرات من التوزيع الطبيعي.

3/7/4. اختبارات التحقق من مشاكل القياس في ظل افتراضات نموذج الانحدار المتعدد: 1/3/7/4. اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity):

اعتمدت الباحثة على اجراء اختبار التعددية الخطية لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) والتي قد تؤثر سلباً على جودة نماذج القياس المستخدمة بالدراسة وذلك من خلال استخدام مقياس Collinearity Diagnostics لتحديد قيمة كل من معامل تضخم التباين (VIF) ومعامل التباين المسموح به (Tolerance)، حيث يمكن الاستدلال على عدم وجود مشكلة التداخل الخطي إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أقل من (10) ومعامل التباين المسموح به أكبر من (0.1). ويمكن توضيح نتائج ذلك الاختبار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار التعددية الخطية للمتغيرات المفسرة بنماذج الدراسة

Variables المتغيرات	VIF معامل تضخم التباين	Tolerance معامل التباين المسموح به
PID	110.482	0.009
PIC	92.374	0.011
CI	4.666	0.214
SIZE	4.836	0.207
LEV	1.846	0.542

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10)، كما أن قيم معامل التباين المسموح به أكبر من (0.1) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي، وذلك باستثناء متغيري إجمالي الودائع من قبل العملاء (PID) وإجمالي القروض الممنوحة للعملاء (PIC)، وتفسر الباحثة ذلك التداخل بأن كل من إجمالي الودائع وإجمالي القروض يمثلان أحد مؤشرات الشمول المالي، كما إنهما يرتبطان إيجابياً ببعضهما البعض حيث إن إجمالي القروض الممنوحة للعملاء تعتمد على إجمالي الودائع والمدخرات من قبل العملاء. ويمكن علاج هذه المشكلة باستبعاد أحد هذان المتغيران من نماذج القياس المستخدمة واستخدام كل متغير منهما بصورة منفصلة في تلك النماذج.

2/3/7/4. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation):

يتم اجراء اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للتأكد من مدى سلامة نماذج القياس المستخدمة بالدراسة وخلوها من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال الاعتماد على قيمة Durbin-Watson، حيث يستدل على ذلك إذا كانت هذه القيمة تتراوح من (1.5-2.5).

ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation)

Models	Durbin–Watson Stat	
	مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID)	مؤشر إجمالي القروض (PIC)
Model (1)	1.64	1.69
Model (2)	1.77	1.83
Model (3)	2.27	1.74
Model (4)	2.21	2.72

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيم Durbin–Watson تتراوح بين (1.5-2.5) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء بنماذج الدراسة.

4/7/4. اختبار فروض الدراسة:

1/4/7/4. نتائج اختبار الفرض الأول:

اعتمدت الباحثة على عدة نماذج لاختبار صحة الفرض الأول الخاص بتحليل طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والدخل الشامل ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك محل الدراسة، وذلك باستخدام كل من مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات من قبل العملاء (PID) ومؤشر إجمالي القروض الممنوحة للعملاء (PIC) كل على حدة والتي يستدل من خلالها على الشمول المالي، ويمكن توضيح نتائج اختبار الفرض الأول استناداً إلى النماذج المقترحة على النحو التالي:

أ. نتائج اختبار الفرض الأول وفقاً لنموذج القياس الذي يستند إلى معدل العائد على الأصول (ROA):

يوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار الفرض الأول من خلال تطبيق نموذج القياس الذي يستند إلى معدل العائد على الأصول (ROA) كأحد مؤشرات الربحية التي يمكن من خلالها الاستدلال على الأداء المالي بالبنوك محل الدراسة.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرض الاول وفقاً لمعدل العائد على الأصول (ROA)

Independent Variables	مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID)				مؤشر إجمالي القروض (PIC)			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P. Value	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P. Value
CONSTANT	0.328312	0.03423	9.5913	0.0000	0.326271	0.033787	9.6568	0.0000
PID or PIC	0.639188	0.14403	4.4379	0.0001	0.542543	0.135103	4.0158	0.0032
CI	0.444693	0.115856	3.8383	0.0093	0.382759	0.124321	3.0788	0.0093
SIZE	-0.001174	0.030525	-0.0384	0.9696	-0.009844	0.009354	-1.0524	0.3027
LEV	-0.211874	0.034442	-6.1517	0.0000	-0.208672	0.033691	-6.1938	0.0000
R-squared	0.809887				0.809212			
Adjusted R-squared	0.779469				0.778686			
F-statistic	26.62525				26.50889			
Prob. F-statistic	0.000000				0.000000			

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع القدرة التفسيرية لنماذج الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) لكل من النموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID) والنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي القروض (PIC) كأحد مؤشرات الشمول المالي (0.8099)، (0.8092) على التوالي، مما يعني أن 81% من التغير الذي يحدث للمتغير التابع (الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول 'ROA') يكون نتيجة التغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (الشمول المالي والدخل الشامل) والرافعة المالية كأحد المتغيرات الضابطة، في حين ترجع باقي النسبة (19%) إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.
- معنوية نماذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية 1% وهو ما يستدل عليه من اختبار F، حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار F (0.0000) بكلا النموذجين أي أقل من (1%) وهو ما يدل على جودة نماذج الانحدار ككل ومعنويتها ومن ثم صلاحيتها للتطبيق.
- معنوية المتغيرات المستقلة (الشمول المالي والدخل الشامل): حيث تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID) كأحد مؤشرات الشمول المالي وكذلك الدخل الشامل (CI) على معدل العائد على الأصول (ROA) كأحد مؤشرات الأداء المالي، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار لكل منهما على التوالي (0.639)، (0.447) بمستوى معنوية (0.001)، (0.0093) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وذلك وفقاً للنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID)، كما تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من مؤشر إجمالي القروض (PIC) كأحد مؤشرات الشمول المالي وكذلك الدخل الشامل (CI) على معدل العائد على

الأصول (ROA)، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار لكل منهما على التوالي (0.543)، (0.383) بمستوى معنوية (0.0032)، (0.0093) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وذلك وفقاً للنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي القروض (PIC).

- بالنسبة للمتغيرات الضابطة (حجم البنك والرافعة المالية): تبين وجود تأثير سلبي غير معنوي لحجم البنك على معدل العائد على الأصول (ROA)، حيث كان مستوى المعنوية لذلك المتغير أكبر من (5%) بكل من النموذجين، بينما تبين وجود تأثير سلبي معنوي للرافعة المالية على معدل العائد على الأصول (ROA)، حيث بلغ مستوى المعنوية له (0.000) بكل من النموذجين.

مما سبق يتضح للباحثة:

وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والدخل الشامل ومعدل العائد على الأصول (ROA) بالبنوك محل الدراسة

ب. نتائج اختبار الفرض الأول وفقاً لنموذج القياس الذي يستند إلى معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار الفرض الأول من خلال تطبيق نموذج القياس الذي يستند إلى معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كأحد مؤشرات الربحية والتي يمكن من خلالها الاستدلال على الأداء المالي بالبنوك محل الدراسة.

جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرض الأول وفقاً لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

Independent Variables	مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID)				مؤشر إجمالي القروض (PIC)			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P. Value	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P. Value
CONSTANT	1.7030	0.5117	3.3279	0.0027	1.7633	0.3688	4.7813	0.0001
PID or PIC	0.5826	0.1058	5.5073	0.0008	0.4144	0.1422	2.9151	0.0083
CI	2185.0	0.8434	6.0729	0.0074	0.6373	0.1698	3.7540	0.0012
SIZE	-0.1173	0.0367	-3.1964	0.0037	-0.8721	0.4523	-1.9279	0.0396
LEV	-0.1963	0.4110	-0.4776	0.6371	-2.28197	1.0185	-2.2403	0.0719
R-squared	0.837583				0.844159			
Adjusted R-squared	0.705620				0.717538			
F-statistic	6.347079				6.666814			
Prob. F-statistic	0.000411				0.000306			

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع القدرة التفسيرية لنماذج الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) لكل من النموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID) والنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي القروض (PIC) كأحد مؤشرات الشمول المالي (0.7056)، (0.7175) على التوالي، مما يعني أن المتغيرات

- المستقلة (الشمول المالي والدخل الشامل) وحجم البنك كأحد المتغيرات الضابطة يفسران (71%)، (72%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع (الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية 'ROE') في حين ترجع باقي النسبة (29%)، (28%) إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النماذج.
- معنوية نماذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية 1% وهو ما يستدل عليه من اختبار F، حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار F بكلا النموذجين (0.0004)، (0.0003) على التوالي أي أقل من (1%) وهو ما يدل على جودة نماذج الانحدار ككل ومعنويتها ومن ثم صلاحيتها للتطبيق.
 - معنوية المتغيرات المستقلة (الشمول المالي والدخل الشامل): حيث تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID) كأحد مؤشرات الشمول المالي وكذلك الدخل الشامل (CI) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كأحد مؤشرات الأداء المالي، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار لكل منهما على التوالي (0.583)، (0.522) بمستوى معنوية (0.0008)، (0.0074) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وذلك وفقاً للنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID)، كما تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من مؤشر إجمالي القروض (PIC) كأحد مؤشرات الشمول المالي وكذلك الدخل الشامل (CI) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار لكل منهما على التوالي (0.414)، (0.637) بمستوى معنوية (0.0083)، (0.0012) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وذلك وفقاً للنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي القروض (PIC).
 - بالنسبة للمتغيرات الضابطة (حجم البنك والرافعة المالية): تبين وجود تأثير سلبي معنوي لحجم البنك على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث كان مستوى المعنوية لذلك المتغير بكل من النموذجين (0.0037)، (0.0396) على التوالي وهما أقل من (5%)، بينما تبين وجود تأثير سلبي غير معنوي للرافعة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث بلغ مستوى المعنوية لمتغير الرافعة المالية بكل من النموذجين (0.6371)، (0.0719) على التوالي وهما أكبر من (5%).
- مما سبق يتضح للباحثة:

وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والدخل الشامل ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالبنوك محل الدراسة

ج. نتائج اختبار الفرض الأول وفقاً لنموذج القياس الذي يستند إلى معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA):

يوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرض الأول من خلال تطبيق نموذج القياس الذي يستند إلى معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA) كأحد مؤشرات السيولة والتي يمكن من خلالها الاستدلال على الأداء المالي بالبنوك محل الدراسة.

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرض الاول وفقاً لمعدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA)

Independent Variables	مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID)				مؤشر إجمالي القروض (PIC)			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P. Value	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P. Value
CONSTANT	0.9521	0.0211	45.0386	0.0000	1.2713	0.4893	2.5983	0.0168
PID or PIC	1.7181	0.0186	92.4131	0.0000	1.4642	0.6218	2.3548	0.0316
CI	1.1688	0.2561	4.5634	0.0003	0.6220	0.3005	2.0699	0.0490
SIZE	-1.7152	0.0189	-90.9866	0.0000	-1.2713	0.4893	-2.5983	0.0168
LEV	-0.0163	0.0213	-0.7684	0.4494	-0.1204	0.1091	-1.1031	0.2825
R-squared	0.821874				0.758116			
Adjusted R-squared	0.801321				0.561585			
F-statistic	39.98803				3.857486			
Prob. F-statistic	0.000000				0.006232			

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع القدرة التفسيرية لنماذج الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) لكل من النموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID) والنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي القروض (PIC) كأحد مؤشرات الشمول المالي (0.8013)، (0.5616) على التوالي، مما يعني أن (80%)، (56%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع (الأداء المالي مقاساً بمعدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول 'TD/TA') يكون نتيجة التغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (الشمول المالي والدخل الشامل) وحجم البنك كأحد المتغيرات الضابطة، في حين ترجع باقي النسبة (20%)، (44%) إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.
- معنوية نماذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية 1% وهو ما يستدل عليه من اختبار F، حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار F بكلا النموذجين (0.0000)، (0.0062) على التوالي أي أقل من (1%) وهو ما يدل على جودة نماذج الانحدار ككل ومعنويتها ومن ثم صلاحيتها للتطبيق.
- معنوية المتغيرات المستقلة (الشمول المالي والدخل الشامل): حيث تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID) كأحد مؤشرات الشمول المالي وكذلك الدخل الشامل (CI) على معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA) كأحد مؤشرات الأداء المالي، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار لكل منهما على التوالي (1.7181)، (1.1688) بمستوى معنوية (0.0003)، (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وذلك وفقاً للنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID)، كما تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من مؤشر إجمالي القروض (PIC) كأحد مؤشرات الشمول المالي وكذلك الدخل الشامل (CI) على معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA)، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار لكل

منهما على التوالي (1.4642)، (0.622) بمستوى معنوية (0.0316)، (0.049) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وذلك وفقاً للنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي القروض (PIC).

- بالنسبة للمتغيرات الضابطة (حجم البنك والرافعة المالية): تبين وجود تأثير سلبي معنوي لحجم البنك على عدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA)، حيث كان مستوى المعنوية لمتغير حجم البنك بكل من النموذجين (0.0000)، (0.0168) على التوالي وهما أقل من (5%)، بينما تبين وجود تأثير سلبي غير معنوي للرافعة المالية على معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA)، حيث بلغ مستوى المعنوية لمتغير الرافعة المالية بكل من النموذجين (0.4494)، (0.2825) على التوالي وهما أكبر من (5%).

مما سبق يتضح للباحثة:

وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والدخل الشامل ومعدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD/TA) بالبنوك محل الدراسة

د. نتائج اختبار الفرض الأول وفقاً لنموذج القياس الذي يستند إلى معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD):

يوضح الجدول رقم (9) نتائج اختبار الفرض الأول من خلال تطبيق نموذج القياس الذي يستند إلى معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD) كأحد مؤشرات السيولة والتي يمكن من خلالها الاستدلال على الأداء المالي بالبنوك محل الدراسة.

جدول رقم (9) نتائج اختبار الفرض الأول وفقاً لمعدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD)

Independent Variables	مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID)				مؤشر إجمالي القروض (PIC)			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P. Value	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P. Value
CONSTANT	3.0734	1.5645	1.9645	0.0528	0.79630	0.2623	3.0234	0.0057
PID or PIC	1.9372	0.7423	2.6096	0.0164	1.0235	0.0629	16.2769	0.0000
CI	1.0243	0.4305	2.3791	0.0253	0.6715	0.1400	4.7972	0.0001
SIZE	-1.9081	0.7844	-2.4324	0.0240	-1.0314	0.0726	-14.2037	0.0000
LEV	-1.0910	0.9118	-1.1965	0.2427	-0.2251	0.2615	-0.8609	0.3975
R-squared	0.905810				0.920816			
Adjusted R-squared	0.875840				0.908147			
F-statistic	30.22435				72.68031			
Prob. F-statistic	0.000000				0.000000			

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع القدرة التفسيرية لنماذج الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) لكل من النموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID) والنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي

القروض (PIC) كأحد مؤشرات الشمول المالي (0.8758)، (0.9081) على التوالي، مما يعني أن (87.6%)، (90.8%) من التغيير الذي يحدث للمتغير التابع (الأداء المالي مقاساً بمعدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع 'TL/TD') يكون نتيجة التغيير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (الشمول المالي والدخل الشامل) وحجم البنك كأحد المتغيرات الضابطة، في حين ترجع باقي النسبة (12.4%)، (9.2%) إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.

- معنوية نماذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية 1% وهو ما يستدل عليه من اختبار F، حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار F بكلا النموذجين (0.0000) أي أقل من (1%) وهو ما يدل على جودة نماذج الانحدار ككل ومعنويتها ومن ثم صلاحيتها للتطبيق.

- معنوية المتغيرات المستقلة (الشمول المالي والدخل الشامل): حيث تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID) كأحد مؤشرات الشمول المالي وكذلك الدخل الشامل (CI) على معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD) كأحد مؤشرات الأداء المالي، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار لكل منهما على التوالي (1.9372)، (1.0243) بمستوى معنوية (0.0164)، (0.0253) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وذلك وفقاً للنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي الودائع والمدخرات (PID)، كما تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من مؤشر إجمالي القروض (PIC) كأحد مؤشرات الشمول المالي وكذلك الدخل الشامل (CI) على معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD)، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار لكل منهما على التوالي (1.0235)، (0.6715) بمستوى معنوية (0.0000)، (0.0001) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وذلك وفقاً للنموذج الذي يعتمد على مؤشر إجمالي القروض (PIC).

- بالنسبة للمتغيرات الضابطة (حجم البنك والرافعة المالية): تبين وجود تأثير سلبي معنوي لحجم البنك على عدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD)، حيث كان مستوى المعنوية لمتغير حجم البنك بكل من النموذجين (0.024)، (0.0000) على التوالي وهما أقل من (5%)، بينما تبين وجود تأثير سلبي غير معنوي للرافعة المالية على معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD)، حيث بلغ مستوى المعنوية لمتغير الرافعة المالية بكل من النموذجين (0.2427)، (0.3975) على التوالي وهما أكبر من (5%).

مما سبق يتضح للباحثة:

وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والدخل الشامل ومعدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL/TD) بالبنوك محل الدراسة

وفي ضوء نتائج اختبار الفرض الأول تخلص الباحثة إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهو:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والدخل الشامل ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك

2/4/7/4. نتائج اختبار الفرض الثاني: "لا توجد علاقة تكاملية بين الشمول المالي والدخل الشامل"

يمكن اختبار العلاقة بين الشمول المالي والدخل الشامل من خلال استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون، وذلك لتحديد قوة ودلالة العلاقة بينهما، ويمكن توضيح نتائج ذلك الاختبار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرض الثاني

Correlation Variables	الدخل الشامل (CI)	
الشمول المالي	Correlation Coefficient (R)	Sig.
PID	0.760552	0.0000
PIC	0.791591	0.0000

يتضح مما سبق وجود علاقة إيجابية قوية بين الشمول المالي والدخل الشامل بالبنوك محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط بين الدخل الشامل (CI) ومؤشر إجمالي الودائع والمدخرات من قبل العملاء (PID) كأحد مؤشرات الشمول المالي (0.76) بمستوى معنوية (0.000)، كما بلغ معامل الارتباط بين الدخل الشامل (CI) ومؤشر إجمالي القروض الممنوحة للعملاء (PIC) الدال على الشمول المالي (0.79) بمستوى معنوية (0.000)، مما يشير إلى قوة ودلالة العلاقة الإيجابية التكاملية بين الشمول المالي والدخل الشامل.

وفي ضوء نتائج اختبار الفرض الثاني تخلص الباحثة إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهو:

توجد علاقة تكاملية بين الشمول المالي والدخل الشامل

مناقشة نتائج الإطار النظري والدراسة التطبيقية:

قام البحث بدراسة أثر الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل على دعم الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية، ومردود ذلك على مؤشرات الاداء المالي، حيث يعتبر الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل من أحد أهم الأدوات الفعالة لزيادة الإفصاح والشفافية في الوقت الحالي وأكثرها ارتباطا بالبيئة، وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

تعد الأدوات المساعدة على زيادة الشفافية والإفصاح من أهم المجالات التي تم التركيز عليها في العصر الحديث، ومن أهم تلك الأدوات الحديثة، الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل واللذان تعدان من أهم أدوات الإفصاح عن المعلومات غير المالية والتي تؤديان إلى إنتاج تقارير معلوماتية عالية الجودة.

وبالرغم ذلك إلا ان هناك بعض الآراء المعارضة لهما، مثل دراسة (هيثم، 2020) والذي أوضح انه كان ينظر إلى عناصر الدخل الشامل قبل عام 2007 على أنها عناصر سيئة، حيث ان هناك تقلبات قد تحدث في الدخل الشامل الاخر، قد تؤثر على تحركات الأسعار المرتبطة بالسوق مثل سعر الصرف وأسعار الأسهم، مما يؤثر على الأرباح المستقبلية، وعليه فأن الشركات ذات التقلبات المرتفعة في الدخل الشامل الاخر من المرجح ان يكون لديها مخاطر مالية اعلى، وغيره من الانتقادات، بينما تبلورت كل مظاهر الاعتراض على الإفصاح عن الشمول المالي في

مصر، في غياب الوعي الكافي لدى المواطنين بمفهوم الشمول المالي، وارتفاع نسبة الامية والإجراءات المتشددة في البنوك الوطنية والأجنبية على حد سواء (سلوى، 2019)

إلا أن البحث قد أخذ الاتجاه المؤيد من خلال محورين، المحور الأول وهو الرد على تلك الانتقادات فمثلاً بخصوص غياب الوعي الكافي، فنرى أن أي مصطلح جديد في البداية يواجه بعدم المعرفة حتى يتم ترسيخ قيمه في المجتمع وهو ما حدث خلال السنوات السابقة، وفيما يخص التقلبات التي قد تحدث في الدخل الشامل الآخر مما يؤثر على تحركات الأسعار المرتبطة بالسوق، فإن معرفة خصائص الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل سوف تساعد على تحديد المقياس المناسب لقياس وتقييم الأداء بعيداً عن تأثير تلك المخاطر، وغير ذلك من الردود، والمحور الثاني هو إيضاح المزايا المرتبطة بكلا منهما، حيث نجد أن الشمول المالي يساعد في زيادة جودة المعلومات والحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وجذب المزيد من الاستثمارات (دينا وآخرون، 2022)، بالإضافة إلى تمتع مفهوم الدخل الشامل بالقبول العام في الفكر المحاسبي المعاصر لاعتماده على القياس المحاسبي وفقاً لمدخل القيمة العادلة والتي لا تتوفر في قائمة الدخل التقليدية لاعتماد تلك القائمة على مدخل التكلفة التاريخية، وبالتالي تساعد قائمة الدخل الشامل مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية، وتقييم الأداء المالي، والتنبؤ بالأداء المستقبلي، وتوفير مقاييس أكثر ملائمة لتقييم الأداء. (محمد وعلاء، 2020)، بالإضافة إلى تأثيرهما معاً على جودة التقارير المالية، من خلال الحد من إدارة الأرباح، والحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة الثقة والاعتمادية والقابلية للمعلومات المستخرجة.

هذا بالإضافة إلى التأثير على مؤشرات السيولة والربحية بشكل إيجابي وهو ما أيدته الدراسة التطبيقية بالقطاع المصرفي، حيث تمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك العاملة في مصر، وقد تم الاعتماد على (5) بنوك كعينة حكمية خلال الفترة (2017-2022) بإجمالي مشاهدات (30) مشاهدة، وانتهى بعد بناء النماذج إلى التحقق من الفرض الأول، وهو توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والدخل الشامل ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك، وهو ما اتفق مع الإطار النظري.

وبناء عليه تجد الباحثة أن باعتبار الشمول المالي جزء لا يتجزأ من مجالات التنمية المستدامة، وأن قائمة الدخل الشامل يجب أن تشمل على الأحداث غير المالية لإظهار الدخل على وجه الدقة، وبالتالي تعتبر بيانات الشمول المالي من البيانات التي يجب إظهارها في قائمة الدخل الشامل للحصول على أدق صورة عن نشاط المنشأة. ويصادق هذا الرأي دراستي (Meyer et al, 2021) (Corinth al, 2022) واللذان اتجهتا إلى دراسة مشروع غير مسبق يجمع ويربط بيانات المسح والبيانات الإدارية حول الدخل والمعلومات ذات الصلة الوثيقة (يُعرف باسم مشروع مجموعة بيانات الدخل الشامل CID، والذي يهدف إلى إظهار والإفصاح عن خدمات الشمول المالي في قائمة الدخل الشامل، سواء من حيث المسوحات الأسرية والبحوث الإحصائية حول إدارة الضرائب وخدمة الفقراء. مما يتفق مع تحقق الفرض الثاني وهو توجد علاقة تكاملية بين الشمول المالي والدخل الشامل، في الدراسة التطبيقية.

وبناء على ما سبق، فإن تبني سياسات الشمول المالي، مع إعداد قائمة الدخل الشامل، يساعد على زيادة جودة خصائص المعلومة المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، ويحسن من مؤشرات الاداء المالي.

التوصيات

1. مساعدة المنظمات المهنية المختصة بالمهنة في الاقتصادات الناشئة مثل مصر في صياغة معايير ومبادئ توجيهية أكثر ملاءمة فيما يتعلق بالدخل الشامل الآخر..
2. توفير التغطية الإعلامية المناسبة لتعريف بالشمول المالي واهميته وتقنياته المختلفة.
3. عقد العديد من الندوات والمؤتمرات لمناقشة ايجابيات وسلبيات قائمة الدخل الشامل، وذلك لجعلها مطلب شعبي يتم ادخاله مع منظومة الشمول المالي بنفس الدرجة من الأهمية.
4. توفير المناخ المناسب في الشركات من حيث توفير التأهيل الكافي للموظفين للتعامل مع قائمة الدخل الشامل ومفردات الشمول المالي

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو طالب، يحيى محمد (2017). مفهوم الدخل العادي والدخل الشامل وأثره على الإفصاح المحاسبي، *مجلة المال والتجارة*، ع 578 ، ص ص 44 - 48.
2. إسماعيل، سلوى حسين رشدي إسماعيل. (2022). دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية: دراسة تطبيقية على بعض البنوك المدرجة في سوق المال السعودي من عام 2020 - 2016. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد 13 ، العدد 2 ، ص ص 110-147
3. إسماعيل، لمياء شهاب النمر، (2020). "أثر الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل على فاعلية إدارة المخاطر في ضوء تعديلات معايير المحاسبة المصرية 2019 . *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح، ع 42، ص ص 79-100.
4. البسيوني، هيثم محمد عبدالفتاح (2020): "أثر الإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مجلد 21، ع 3 - الجزء الأول، ص ص 330 - 372
5. بلال، السيد حسن سالم (2019):. "الملاءمة القيمية لبدائل عرض الدخل الشامل: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية. *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 23 ، ع 2، ص ص 1 - 61.
6. بو عظم، منير ، وغزي، محمد العربي. (2021). أسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم 01 ، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة مج 7، ع 1 ، ص ص 91 - 105.
7. تهامي ، خالد صبيح الهادي 2022، "دور الشمول المالي في العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وأداء المنظمة : دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة ، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* ، كلية التجارة جامعة قناة السويس، مجلد 13 ، العدد 2، ص ص 1054-1085.
8. الحوشى، محمد محمود (2018):. "اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع 2 ، ص ص 305 - 352
9. خميس، حسن كامل فرج (2018):. "اختبار قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي: دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة"، *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 22، ع 1 ، ص ص 86 - 122.

10. رجب، نشوى شاكِر على. (2018). دراسة واختبار العلاقة بين معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر وأسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج 2، ع 1، ص ص 415 - 473.
11. السيد، محمد صابر حمودة، زلط، علاء عاشور عبدالله. (2020). دور معلومات الدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ع 10، ص ص 489 - 552.
12. شبانه، السيد عوض السيد أحمد، وشاهين، عبدالحميد أحمد أحمد. (2022). أثر محددات الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج 13، ع 2، ص ص 114 - 145.
13. الشحات، نظير رياض محمد، أبوالديار، محمد عبدالعزيز السيد، 2023، "تأثير الشمول المالي على الربحية" دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 4، العدد 2، ص ص 863-907.
14. شحاته، محمد موسى على (2019) "نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي مع دراسة تطبيقية، *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1، ص ص 602-666.
15. صالح، رضا إبراهيم، أحمد، حسن يوسف حسن، ونخال، أيمن محمد صبرى (2019). أثر الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على التنبؤ بالأرباح المستقبلية مع دراسة تطبيقية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ع 8، ص ص 300 - 350.
16. الصايغ، عماد سعد محمد. (2017) "إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر: دراسة ميدانية". *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 21، ع 3، ص ص 794-836.
17. عبدالدايم، سلوى عبدالرحمن (2019) .: "العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية: دراسة ميدانية. *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 23، ع 3، ص ص 1 - 63.
18. عبدالرازق، نورهان عبدالمنعم محي الدين (2020)،. "تأثير المحاسبة علي القيمة العادلة لمكونات الدخل الشامل علي التنبؤ بالعوائد المستقبلية في القطاع المصرفي. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع 1، ص ص 57- 68.

19. العجوري، فاتن الحسيني عمر، الميهي، رمضان عبدالحميد، وعطية، محمد راضي. (2022). أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل في ضوء معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج 14 ، ع 1، ص ص 1-19.
20. العقيلي، ليلي محروس (2018) "أثر التقرير عن عناصر الدخل الشامل الآخر على زيادة جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية." *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مج 42 ، ع 3: ص ص 90 – 134.
21. علي، إبراهيم زكريا عرفات (يناير ٢٠١٩) ، المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل دراسة تطبيقية لمدى جدوى تعديل المعيار المحاسبي المصري رقم (١) عرض القوائم المالية عام ٢٠١٥ ، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة* ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ، مج 5، ع6، ص ص 457-497،
22. علي، عرفات حمدي عبدالنعيم. (2020). العلاقة بين ممارسات إعادة تويبب الدخل الشامل الآخر والتعويضات التعاقدية وأثر ذلك على سعر السهم: دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مج 2، ع 1، ص ص 932 – 955.
23. عوض ، آية عادل محمود، محمود ، منصور حامد ، فراج ،ثناء عطية، 2021، أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، العدد الثالث ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف، مج 31، ع3، ص ص 370-394.
24. فريجات، محمد أحمد جبر. (2014). دور الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف والخدمات المالية السعودية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ع 57 ، ص ص 125 – 140.
25. قاسمي، مروى، ترايكية ،دنيا . قايدي، خميسي 2021، دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي (دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2011-2019) ، www.ssrn.com ،
26. كبلان، معتز عبدالحميد علي. (2019). نموذج مقترح للإفصاح عن الدخل الشامل الحقيقي كقياس عادل لأداء الإدارة ومؤشر موثوق لتوزيع أرباح رشيدة: دراسة نظرية، *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية*، المعهد العالي للعلوم والتقنية درنة ، ع 2 ، ص ص 171-205.
27. محمد، أحمد محمد شوقي (2019). مدي اختلاف المقدرتين التقييمية والتنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة في البورصة المصرية في الفترة من 2016 - 2018 ، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، مج 3، ع 3، ص ص 1-56.

28. محمد، حسناء عطية حامد. (2019). "أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على القدرة التنبؤية والتفسيرية له وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية". *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 23 ، ع 4 ، ص ص 1 - 50.
29. محمود، صفاء محمود السيد ، عبدالرحيم، سامي معروف ، وفهمي، عبير محمد رياض. (2022). تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية ونظم المعلومات المحاسبية وأثرها على تفعيل الشمول المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مج 13، ع 2، ص ص 233 - 255.
30. المليجي، هشام حسن عواد ، وأحمد، حمدي سعيد حبل. (2019). مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي لبند قائمة الدخل الشامل وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مج 39 ، ع 1، ص ص 1061 - 1091.
31. نويجي، حازم محفوظ محمد. (2019). مدى أفضلية صافي الدخل والدخل الشامل كمقياسي لأداء الشركة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع 1، ص ص 39 - 92.
32. هاشم، دينا مختار صابر ، متولي، سعاد السيد محمد ، عبدالصمد، وفاء محمد ، فارس، زين العابدين سعيد حسن. (2022). أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ع 1، ص ص 134 - 154.
33. يونس، نجاته محمد مرعي. (2017). "إستخدام الدخل الشامل في التنبؤ بأسعار الأسهم لترشيد قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية". *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 21 ، ع 3 ، ص ص 1084 - 1111.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Agner ,Mary Grace, Desello ,Jared Martin U., 2023, Financial Inclusion and the Role of Financial Literacy in the Philippines, **International Journal of Economics and Finance**
2. Alagh Jacinta Itah and Emeka E-Ene ,(2014),”Impact of Cashless Banking on Banks’ Profitability(Evidence from Nigeria)”,**Asian Journal of Finance& Accounting**, Volume 6, No 2,PP362-376.
3. Anderson .Joshua D., Cao .Yiting, Riedl .Eddie, Song .Scarlett, 2021, Other Comprehensive Income, Its Components, and Analysts’ Forecasts, **Review of Accounting Studies, Forthcoming**
4. Anderson .Spencer , Hodder .Leslie , Hopkins ,Patrick E. September 2020 ,” Money

- Illusion and the Effect of Reporting Components of Accounting Estimates on Financial Statement Users' Investment Decisions ", www.ssrn.com
5. Anderson .Spencer B., Durney .Michael T., Garavaglia .Shannon, Gee. Kurt H., 2023 Professional Investors' Asset Measurement Preferences, www.ssrn.com
 6. Bian, Yong, Wang, Xiqian , Zhang,, Qin 2023, How Does China's Household Portfolio Selection Vary with Financial Inclusion? www.ssrn.com
 7. Cao, Yiting , 2022, Bank Earnings Management and Performance Reporting of Comprehensive Income, **Journal of Accounting and Public Policy, Forthcoming**
 8. Cedergren .Matthew C., Chen .Changling , Chen. Kai , Wang .Victor Xiaoqi, June 2022 , Do note disclosures influence value relevance mor.e after financial statement placement becomes more uniformly prominent? Evidence from ASU 2011-05 www.ssrn.com
 9. Corinth .Kevin, Meyer .Bruce D., and Wu Derek ,2022, WORKING PAPER · NO. 2022-45, The Change in Poverty from 1995 to 2016 Among Single Parent Families, Australian government standards board, www.ssrn.com
 10. Cruz, Alrian Cerisse , Francisco , Dela Jan Carlo, Vigonte , Florinda Garcia-, Abante Marmelo V., 2023, Monetary Policy: Digital Financial Inclusion in the Philippine Economy, www.ssrn.com
 11. Ismail .Tariq Hassaneen, Mansour .karim & Abd Elghaffar .Emad Sayed, 2022, Effects of Other Comprehensive Income on Audit Fees and Audit Report Lag in Egyptian Firms: Does Board Gender Diversity Matter?, **The Journal of Economic and Administrative Sciences, Forthcoming**
 12. Kim ,Sehwa, Kim .Seil , Marquardt .Carol, Shin Dongoh September 2022, Managerial Responses to Changes in Fair Value Accounting for Equity Securities, www.ssrn.com
 13. Madurai .Karthikeyan Kothandaraman , 2011, Financial Inclusion in India, www.ssrn.com
 14. Malolle .Agustinus, 2023, Comprehensive Income Statement, www.ssrn.com
 15. Masmoudi Karima . Chetouane Sonia, 2022, The Impact Of Financial Inclusion On Algerian Banks' Performance -case Study Of Bna Bank, *مجلة نماء للإقتصاد والتجارة*, Volume 6, Numéro 2, Pages 371-383
 16. Meyer .Bruce D. , Angela Wyse, Alexa Grunwaldt , Carla Medalia Derek Wu, Nber May 2021, working Paper Series Learning About Homelessness Using Linked Survey And Administrative Data, <http://www.nber.org/papers/W28861> National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, Ma 02138, , www.ssrn.com
 17. Mourik , Carien van, Asami .Yuko 2022" Windfalls and Subjective Goodwill in Income Concepts: A Summary and Synthesis in the Context of Decision-Usefulness, www.ssrn.com

- 18.Nanda,Somya& Jena, Sanjeeb K, 2022, Emerging Prospects and Challenges of Financial Inclusion of India - A Critical Review, **International Journal of Finance, Entrepreneurship & Sustainability (IJFES)**, Volume-2, Issue -1, 2022
- 19.Ozili ,Peterson K, : January 2023, Financial Inclusion in Latin America and the Caribbean during the COVID Pandemic, **Social and Economic Studies Journal, Forthcoming**
- 20.Ozili ,Peterson K, 2023, Financial Inclusion and Environmental Sustainability
- 21.Ozili ,Peterson K, Adekemi, Ademiju, rachid semia,2022, Impact of Financial Inclusion on Economic Growth: Review of Existing Literature and Directions for Future Research, **International Journal of, Social Economics, Forthcoming**
- 22.Ozili ,Peterson K,2022, The Future of Financial Inclusion
- 23.Rahman .Jahidur Md, Wu. Tong, , 2020, Volatility of Other Comprehensive Income and Audit Fees: Evidence from China, **International Journal of Disclosure and Governance**
- 24.Yao .Daifei (Troy), Qu .Xin, Kummer .Tyge April 2022, Working Paper No. 22-02 Presentation prominence: Does it matter to non-professional investors? The case of 'Other Comprehensive Income' , **www.ssrn.com**